



الحماية القانونية للمصنفات الفنية في البيئة الرقمية  
(دراسة مقارنة في ضوء تشريعات الملكية الفكرية)

الحماية القانونية للمصنفات الفنية في البيئة الرقمية  
(دراسة مقارنة في ضوء تشريعات الملكية الفكرية)

م.م علي عبد الرزاق مسلم  
جامعة القادسية / كلية الفنون الجميلة

البريد الإلكتروني Email : [ali.muslim@qu.edu.iq](mailto:ali.muslim@qu.edu.iq)

**الكلمات المفتاحية:** المصنفات الفنية، الحماية القانونية، الملكية الفكرية، البيئة الرقمية، الذكاء الاصطناعي التوليدي، مسؤولية المنصات الرقمية.

#### كيفية اقتباس البحث

مسلم، علي عبد الرزاق ، الحماية القانونية للمصنفات الفنية في البيئة الرقمية(دراسة مقارنة في ضوء تشريعات الملكية الفكرية)،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الأول ٢٠٢٦، المجلد: ١٦، العدد: ١٠ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر ( Creative Commons Attribution ) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مسجلة في  
**ROAD**

مفهرسة في  
**IASJ**

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 10  
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

## Legal Protection of Artistic Works in the Digital Environment (A Comparative Study in Light of Intellectual Property Legislation)

Ali Abdul Razzaq Muslim

Al-Qadisiyah University / College of Fine Arts

**Keywords :** Artistic works, legal protection, intellectual property, digital environment, generative artificial intelligence, digital platform liability.

### How To Cite This Article

Muslim, Ali Abdul Razzaq , Legal Protection of Artistic Works in the Digital Environment(A Comparative Study in Light of Intellectual Property Legislation),Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, October 2026,Volume:16, Issue 10.



This is an open access article under the CC BY-NC-ND license  
(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](#)

### Abstract

The contemporary world is witnessing an unprecedented digital revolution, bringing about fundamental transformations in various aspects of life, particularly in the cultural, artistic, and creative fields. Digital technologies and the internet have become the primary means for producing, distributing, exploiting, and circulating artistic works on a global scale. This transformation has led to the emergence of a digital environment characterized by speed, decentralization, and easy access to content. This has provided artists and creators with vast opportunities to showcase their work and reach a global audience, contributing to the development of creative industries and the strengthening of the digital economy. This research examines the legal protection of artistic works in the digital environment from a comparative perspective, in light of national and international intellectual property legislation. It aims to clarify the conceptual framework of the artistic work and the digital environment, analyze the elements of protection afforded to it, and study



the most prominent forms of digital infringement against these works. It also addresses the emerging challenges arising from generative artificial intelligence, blockchain, and non-fungible tokens. The research employs both analytical and comparative methodologies, along with presenting relevant judicial applications from several legal systems. The research concluded that the effective protection of digital artistic works requires an integrated system combining legislation, the judiciary, technical means, and international cooperation, while maintaining a balance between the rights of creators and the public interest in accessing knowledge and culture. The protection of works in the digital environment has garnered increasing attention in legal scholarship, particularly with the rapid development of digital technologies and artificial intelligence. However, most studies have focused on copyright protection in general or on specific digital applications, while the legal protection of artistic works has often remained a partial subject of study.

#### مستخلص البحث

يشهد العالم المعاصر ثورة رقمية غير مسبوقة، أحدثت تحولات جوهرية في مختلف مناحي الحياة، ولا سيما في المجالات الثقافية والفنية والإبداعية، حيث أصبحت التقنيات الرقمية والإنترنت الوسيلة الرئيسة لإنتاج المصنفات الفنية ونشرها واستغلالها وتداولها على نطاق عالمي. وقد أدى هذا التحول إلى نشوء بيئة رقمية تتميز بالسرعة واللامركزية وسهولة الوصول إلى المحتوى، الأمر الذي أتاح للفنانين والمبدعين فرصاً واسعة لعرض أعمالهم والوصول إلى جمهور عالمي، وأسهم في تطوير الصناعات الإبداعية وتعزيز الاقتصاد الرقمي. يتناول هذا البحث الحماية القانونية للمصنفات الفنية في البيئة الرقمية من منظور مقارن، في ضوء تشريعات الملكية الفكرية الوطنية والدولية. ويهدف إلى بيان الإطار المفاهيمي للمصنف الفني والبيئة الرقمية، وتحليل عناصر الحماية المقررة له، ودراسة أبرز صور الاعتداء الرقمي على هذه المصنفات، مع الوقوف على التحديات المستحدثة الناشئة عن تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي والبلوك تشين والرموز غير القابلة للاستبدال. ويعتمد البحث المنهجين التحليلي والمقارن، إلى جانب عرض تطبيقات قضائية دالة من عدد من الأنظمة القانونية. وقد خلص البحث إلى أن الحماية الفعالة للمصنفات الفنية الرقمية تستلزم منظومة متكاملة تجمع بين التشريع والقضاء والوسائل التقنية والتعاون الدولي، مع الحفاظ على التوازن بين حقوق المبدعين والمصلحة العامة في الوصول إلى المعرفة والثقافة. تتناول موضوع حماية المصنفات في البيئة الرقمية اهتماماً متزايداً في الفقه القانوني، ولا سيما مع التطور المتسارع للتقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، إلا أن معظم الدراسات انصبّت على حماية حق المؤلف بوجه عام أو على بعض

التطبيقات الرقمية المتخصصة، في حين ظل موضوع الحماية القانونية للمصنفات الفنية محل دراسة جزئية في كثير من الأحيان.

## فهرس المحتويات

### Abstract

مستخلص البحث

فهرس المحتويات

أولاً: مقدمة البحث

إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية

ثانياً: أهداف البحث

ثالثاً: أهمية البحث

رابعاً: منهج البحث

خامساً: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى:

الدراسة الثانية:

الدراسة الثالثة:

التعليق على الدراسات السابقة

سادساً: الجانب النظري

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمصنفات الفنية وحمايتها القانونية

المطلب الأول: مفهوم المصنفات الفنية وأنواعها

الفرع الأول: مفهوم المصنف الفني وتصنيفاته التقليدية

أولاً: المصنفات الفنية التشكيلية والبصرية

ثانياً: المصنفات الفوتوغرافية

ثالثاً: المصنفات الموسيقية والغنائية

رابعاً: المصنفات المسرحية والدرامية

خامساً: المصنفات السينمائية والسمعية البصرية

الفرع الثاني: المصنفات الفنية الحديثة والمركبة

أولاً: المصنفات الفنية التطبيقية والتصميمات

ثانياً: المصنفات الفنية الرقمية والمصنفات المستحدثة



مجلة

مركز بابل للدراسات الإنسانية

المجلد ٢٠٢٦

العدد ١٠

العدد ١٠

العدد ١٠

العدد ١٠

العدد ١٠

العدد ١٠

العدد ١٠

العدد ١٠

العدد ١٠

العدد ١٠



## الحماية القانونية للمصنفات الفنية في البيئة الرقمية (دراسة مقارنة في ضوء تشريعات الملكية الفكرية)

ثالثا: المصنفات الفنية المركبة والمشتقة

المطلب الثاني: عناصر وأركان الحماية القانونية للمصنف الفني

الفرع الأول: الشروط الموضوعية للحماية القانونية

أولا: وجود مصنف فني قابل للحماية القانونية

ثانيا: الأصالة والابتكار

ثالثا: التعبير عن المصنف وعدم حماية الفكرة المجردة

رابعا: استقلال الحماية عن القيمة الفنية أو الاقتصادية للمصنف

الفرع الثاني: الحقوق المقررة للمؤلف وقابليتها للحماية الرقمية

أولا: ثبوت الحقوق الأدبية للمؤلف

ثانيا: ثبوت الحقوق المالية للمؤلف

ثالثا: قابلية المصنف للحماية في البيئة الرقمية

المبحث الثاني: البيئة الرقمية والتحديات المستحدثة أمام حقوق المؤلف

المطلب الأول: خصائص البيئة الرقمية والوسائل القانونية لحمايتها

الفرع الأول: خصائص وميزات البيئة الرقمية

أولا: الطبيعة غير المادية للمحتوى الرقمي

ثانيا: سهولة النسخ والاستنساخ

ثالثا: سرعة التداول والانتشار

رابعا: سهولة الإتاحة والوصول إلى المصنف

خامسا: الطبيعة العابرة للحدود

سادسا: التفاعلية

سابعا: قابلية المحتوى للتعديل وإعادة الإنتاج

ثامنا: صعوبة الرقابة على المحتوى وتحديد المسؤولية

تاسعا: قابلية المحتوى للتخزين والاسترجاع

عاشرا: قابلية الانتشار الفيروسي للمحتوى

الفرع الثاني: الوسائل القانونية لحماية المصنفات الفنية الرقمية

أولا: آليات الحماية القانونية والتقنية للمصنفات الفنية الرقمية

المطلب الثاني: تحديات البيئة الرقمية والتقنيات الحديثة  
الفرع الأول: تحديات البيئة الرقمية أمام حقوق المؤلف  
أولاً: سهولة النسخ والاستتساخ غير المشروع  
ثانياً: الانتشار السريع وغير المحدود للمصنفات  
ثالثاً: الاعتداء على حق الإتاحة للجمهور  
رابعاً: صعوبة تحديد هوية المعتدي  
خامساً: صعوبة تحديد المسؤولية القانونية للمنصات الرقمية  
سادساً: الطابع العابر للحدود للاعتداءات الرقمية  
سابعاً: صعوبة إثبات الاعتداء الرقمي  
ثامناً: الاعتداء على الحقوق الأدبية للمؤلف  
تاسعاً: إزالة أو تغيير المعلومات المتعلقة بإدارة الحقوق  
عاشرًا: صعوبة تحقيق التوازن بين حماية حقوق المؤلف وحرية الاستخدام الرقمي  
الفرع الثاني: أثر التقنيات الناشئة والحديثة في نطاق الحماية  
أولاً: التطور التقني المستمر  
ثانياً: الذكاء الاصطناعي التوليدي والبلوك تشين والرموز غير القابلة للاستبدال (NFT) وأثرها  
في نطاق الحماية  
المبحث الثالث: مقارنة بين موقف المشرع العراقي وموقف بعض التشريعات المقارنة  
الاستنتاجات  
المقترحات والتوصيات  
الخاتمة  
المراجع والمصادر  
المراجع العربية  
المراجع الأجنبية



### أولاً: مقدمة البحث

يشهد العالم المعاصر ثورة رقمية غير مسبوقة، أحدثت تحولات جوهرية في مختلف مناحي الحياة، ولا سيما في المجالات الثقافية والفنية والإبداعية، حيث أصبحت التقنيات الرقمية والإنترنت الوسيلة الرئيسة لإنتاج المصنفات الفنية ونشرها واستغلالها وتداولها على نطاق عالمي. وقد أدى هذا التحول إلى نشوء بيئة رقمية تتميز بالسرعة واللامركزية وسهولة الوصول إلى المحتوى، الأمر الذي أتاح للفنانين والمبدعين فرصاً واسعة لعرض أعمالهم والوصول إلى جمهور عالمي، وأسهم في تطوير الصناعات الإبداعية وتعزيز الاقتصاد الرقمي.

إلا أن هذه المزايا صاحبته تحديات قانونية متزايدة، تمثلت في سهولة نسخ المصنفات الفنية وتعديلها وإعادة نشرها أو استغلالها دون إذن أصحاب الحقوق، فضلاً عن انتشار صور القرصنة الرقمية، وتطور وسائل الاعتداء الإلكتروني على حقوق الملكية الفكرية، بما يهدد الحقوق الأدبية والمالية للمبدعين، ويؤثر سلباً في الاستثمار في القطاع الثقافي والفني. وقد كشفت البيئة الرقمية عن محدودية العديد من القواعد القانونية التقليدية التي وضعت أساساً لتنظيم تداول المصنفات في البيئة المادية، الأمر الذي فرض على التشريعات الوطنية والمنظمات الدولية إعادة النظر في آليات الحماية القانونية بما يتلاءم مع طبيعة الفضاء الرقمي (Lemley, 2021).

ولم يعد موضوع حماية المصنفات الفنية مقتصرًا على ضمان حقوق المؤلف في مواجهة صور الاعتداء التقليدية، بل أصبح يمتد إلى معالجة إشكالات قانونية مستحدثة، من أبرزها تداول المصنفات عبر منصات التواصل الاجتماعي، وخدمات البث الرقمي، والحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي التوليدي، وتقنيات البلوك تشين والرموز غير القابلة للاستبدال (NFT)، وغيرها من التطبيقات الرقمية التي أعادت تشكيل العلاقة بين المبدع والمصنف والجمهور، وطرحَت تساؤلات عميقة حول مدى كفاية قواعد الملكية الفكرية القائمة لاستيعاب هذه التطورات. وانطلاقاً من ذلك، حرص المجتمع الدولي على تطوير الإطار القانوني المنظم لحماية حقوق الملكية الفكرية، من خلال مجموعة من الاتفاقيات الدولية، وفي مقدمتها اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية، واتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريبس)، فضلاً عن معاهدتي المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بشأن حق المؤلف وبشأن الأداء والتسجيلات الصوتية لعام ١٩٩٦، والتي هدفت إلى مواءمة الحماية القانونية مع متطلبات البيئة الرقمية، وإرساء قواعد تكفل حماية المصنفات المتداولة عبر الوسائط الإلكترونية، مع مراعاة تحقيق التوازن بين حقوق أصحاب المصنفات وحقوق المجتمع في الوصول إلى المعرفة والثقافة.

وعلى الصعيد الوطني، اتجهت العديد من التشريعات إلى إدخال تعديلات تشريعية لمواجهة الجرائم والانتهاكات الرقمية، إلا أن تفاوت هذه التشريعات من حيث نطاق الحماية وآليات الإنفاذ والمسؤولية القانونية للوسطاء الرقميين، أوجد تبايناً في مستوى الحماية القانونية للمصنفات الفنية، الأمر الذي يبرز أهمية الدراسة المقارنة بوصفها وسيلة علمية لتقييم فعالية النظم القانونية المختلفة، واستنباط أفضل الحلول التشريعية القادرة على مواجهة التحديات المستجدة.

وتتبع أهمية هذا البحث من الأهمية المتزايدة للمصنفات الفنية بوصفها أحد أهم مكونات الاقتصاد الإبداعي، ومن الحاجة إلى توفير حماية قانونية فعالة تضمن حقوق الفنانين والمبدعين، وتشجع على الابتكار والإنتاج الثقافي، في ظل التطور التقني المتسارع الذي يتجاوز في كثير من الأحيان قدرة التشريعات على مواكبته. كما تبرز أهمية البحث في محاولة رصد أوجه القصور في بعض التشريعات الوطنية، وبيان مدى انسجامها مع الالتزامات الدولية، واقتراح السبل الكفيلة بتطويرها بما يحقق حماية أكثر فاعلية للمصنفات الفنية في البيئة الرقمية.

#### إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية

إلى أي مدى نجحت تشريعات الملكية الفكرية، الوطنية والدولية، في توفير حماية قانونية فعالة للمصنفات الفنية في البيئة الرقمية، في ظل التطورات التقنية المتسارعة، وما مدى الحاجة إلى تطوير هذه التشريعات لمواجهة التحديات المستجدة؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، أهمها:

١. ما المقصود بالمصنفات الفنية في البيئة الرقمية؟ وما طبيعتها القانونية؟
٢. ما أوجه الحماية التي تقرها تشريعات الملكية الفكرية للمصنفات الفنية الرقمية؟
٣. ما أبرز صور الاعتداء على المصنفات الفنية في البيئة الرقمية؟
٤. ما دور الاتفاقيات الدولية في تعزيز الحماية القانونية لهذه المصنفات؟
٥. ما مدى مسؤولية مزودي خدمات الإنترنت والمنصات الرقمية عن انتهاكات حقوق المؤلف؟
٦. كيف أثرت تقنيات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين والرموز غير القابلة للاستبدال (NFT) في نطاق الحماية القانونية؟
٧. ما أوجه القصور في التشريعات العربية مقارنة بالتشريعات المقارنة، وما السبل الكفيلة بتطويرها؟

ولإجابة عن هذه الإشكالية وتساؤلاتها الفرعية، يعتمد البحث المنهج المقارن إلى جانب المنهج التحليلي، من خلال دراسة النصوص التشريعية والاتفاقيات الدولية والاتجاهات الفقهية وعدد من

التطبيقات القضائية ذات الصلة، بغية الوقوف على مدى كفاية المنظومة القانونية الحالية واقتراح حلول تشريعية وعملية تسهم في تعزيز الحماية القانونية للمصنفات الفنية في البيئة الرقمية.

#### ثانياً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

- بيان الإطار القانوني للمصنفات الفنية في البيئة الرقمية.
- تحليل قواعد الحماية المقررة في تشريعات الملكية الفكرية.
- دراسة أبرز صور الاعتداء الإلكتروني على المصنفات الفنية.
- المقارنة بين التشريعات العربية وبعض التشريعات الأجنبية والاتفاقيات الدولية.
- تقييم مدى كفاية التشريعات الحالية في مواجهة تحديات البيئة الرقمية.
- تقديم مقترحات تشريعية لتعزيز حماية المصنفات الفنية في ظل التطورات التقنية الحديثة.

#### ثالثاً: أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من كونه يعالج موضوعاً يجمع بين القانون والتكنولوجيا والفنون، وهي من أكثر المجالات تطوراً في الوقت الراهن، كما يسهم في بيان مدى قدرة التشريعات التقليدية على مواكبة الثورة الرقمية، ويقدم رؤية قانونية مقارنة يمكن أن تقيّد المشرع والباحثين وصناع القرار في تطوير منظومة حماية الملكية الفكرية بما يحقق التوازن بين حماية حقوق المبدعين وتشجيع الابتكار والإبداع.

#### رابعاً: منهج البحث

سيعتمد البحث على:

- المنهج التحليلي لتحليل النصوص القانونية.
- المنهج المقارن للمقارنة بين التشريعات.
- المنهج الوصفي لعرض المفاهيم والتطورات التقنية.
- ويمكن الاستفادة من المنهج التطبيقي عند تحليل الأحكام القضائية.

#### خامساً: الدراسات السابقة

تتناول موضوع حماية المصنفات في البيئة الرقمية اهتماماً متزايداً في الفقه القانوني، ولا سيما مع التطور المتسارع للتقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، إلا أن معظم الدراسات انصبّت على حماية حق المؤلف بوجه عام أو على بعض التطبيقات الرقمية المتخصصة، في حين ظل موضوع الحماية القانونية للمصنفات الفنية محل دراسة جزئية في كثير من الأحيان.

### الدراسة الأولى:

دراسة بعنوان "حماية حقوق المؤلف على المصنفات المنشورة في البيئة الرقمية: دراسة في تحديات تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي"، منشورة في مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث عام ٢٠٢٥. تناولت الدراسة أثر الذكاء الاصطناعي التوليدي في منظومة حقوق المؤلف، وناقشت الإشكاليات المتعلقة بتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي على المصنفات المحمية، ومدى توافر شرط الأصالة، ومفهوم المؤلف البشري، وانتهت إلى أن التشريعات الحالية بحاجة إلى تطوير لمواجهة هذه المستجدات.

### الدراسة الثانية:

الدراسة الصادرة عن "المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)" بعنوان "دراسة نطاق بشأن أثر البيئة الرقمية على قوانين حق المؤلف" (٢٠١٧)، والتي حللت أثر البيئة الرقمية في التشريعات الوطنية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦)، وخلصت إلى أن معظم التشريعات اتجهت إلى تحديث قواعد الحماية الرقمية مع استمرار الحاجة إلى تطوير آليات الإنفاذ ومواجهة الاعتداءات عبر الإنترنت.

### الدراسة الثالثة:

دليل الويبو "الذكاء الاصطناعي التوليدي: في خضم الملكية الفكرية" (٢٠٢٤)، الذي تناول أبرز المخاطر القانونية المرتبطة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي، وقدم إطاراً عملياً لفهم انعكاساتها على حقوق الملكية الفكرية وحقوق المؤلف، مع التركيز على إدارة المخاطر القانونية عند استخدام هذه التقنيات.

### التعليق على الدراسات السابقة

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أنها قدمت إسهامات مهمة في بيان أثر البيئة الرقمية والذكاء الاصطناعي في حماية حقوق المؤلف، إلا أن معظمها ركز على جانب محدد من الموضوع، كالمصنفات الرقمية بصورة عامة، أو المسؤولية القانونية، أو تطبيقات الذكاء الاصطناعي، دون تخصيص دراسة مقارنة شاملة للمصنفات الفنية تجمع بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية والتحديات التقنية الحديثة.

ومن ثم تتميز هذه الدراسة بأنها تتناول الحماية القانونية للمصنفات الفنية بوصفها محلاً مستقلاً للحماية، مع اعتماد المنهج المقارن بين التشريعات الوطنية وبعض التشريعات المقارنة، والاستناد إلى اتفاقية برن، واتفاقية تريبس، ومعاهدي الويبو لعام ١٩٩٦، فضلاً عن تحليل الإشكالات

القانونية التي أفرزتها تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي، والبلوك تشين، والرموز غير القابلة للاستبدال (NFT)، بما يسهم في تقديم رؤية قانونية أكثر شمولاً وحداثة.

سادساً: الجانب النظري

### المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمصنفات الفنية وحمايتها القانونية

يُعد تحديد الإطار المفاهيمي للمصنفات الفنية والبيئة الرقمية مدخلاً أساسياً لفهم الإشكالات القانونية التي أفرزها التطور التكنولوجي في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، إذ شهدت المصنفات الفنية خلال العقود الأخيرة انتقالاً تدريجياً من صورتها التقليدية المرتبطة بالوسائط المادية إلى صور رقمية يمكن إنتاجها وتخزينها ونسخها وتداولها وإتاحتها للجمهور عبر الوسائل الإلكترونية.

### المطلب الأول: مفهوم المصنفات الفنية و أنواعها

#### الفرع الأول: مفهوم المصنف الفني وتصنيفاته التقليدية

تُعد المصنفات الفنية من أبرز صور الإبداع الفكري التي تحظى بالحماية في إطار قواعد الملكية الفكرية، لما تجسده من نتاج ذهني يعكس قدرة المبدع على التعبير عن أفكاره ومشاعره ورؤيته الجمالية بأسلوب متميز. ويقصد بالمصنف الفني، بوجه عام، كل إنتاج فكري مبتكر يتخذ شكلاً أو مظهراً فنياً معيناً، ويكون وليد جهد إبداعي أصيل منسوب إلى صاحبه، بصرف النظر عن قيمته الفنية أو الغرض الذي أنجز من أجله، وسواء تم التعبير عنه في صورة مادية تقليدية أم في صورة رقمية حديثة. ومن ثم، فإن محل الحماية القانونية لا يتمثل في الفكرة المجردة التي يقوم عليها المصنف، وإنما في الطريقة التي عبّر بها المؤلف عن هذه الفكرة وأخرجها إلى حيز الوجود في صورة يمكن إدراكها أو التعبير عنها (Lucas, Lucas-Schloetter & Sirinelli, 2017).

يقصد بالمصنف الفني، في الإطار العام لقانون الملكية الفكرية، كل إنتاج فكري مبتكر يتسم بالطابع الفني أو الإبداعي، ويُعبّر عن شخصية صاحبه، أيّاً كانت وسيلة التعبير عنه أو الصورة التي يتجسد فيها، ومن أمثلته المصنفات الموسيقية والمسرحية والسينمائية والتشكيلية والتصويرية وغيرها من الأعمال التي تقوم على نشاط إبداعي أصيل. ولا تتوقف الحماية القانونية للمصنف على قيمته الفنية أو التجارية، وإنما تنصرف أساساً إلى توافر عنصر الابتكار ووجود تعبير محسوس عن الفكرة، وفقاً لما تقرره التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق المؤلف.

وتتعدد صور المصنفات الفنية بحسب طبيعة الإبداع ووسيلة التعبير عنه، فتشمل :-



### أولاً: المصنفات الفنية التشكيلية والبصرية

تشمل هذه الفئة الأعمال التي تعتمد بصورة أساسية على العناصر البصرية والتشكيلية، ومن أبرزها اللوحات والرسومات والمنحوتات والأعمال الزخرفية والتصميمات والأعمال الفنية التطبيقية، فضلاً عن غيرها من أشكال التعبير التشكيلي. وتقوم الحماية هنا على العناصر الإبداعية التي تميز العمل وتكشف عن شخصية مبدعه. وقد أصبحت هذه المصنفات أكثر عرضة للنسخ غير المشروع في البيئة الرقمية، إذ يمكن تصويرها أو مسحها ضوئياً وتحويلها إلى ملفات رقمية ثم نشرها أو تداولها عبر المواقع والمنصات الإلكترونية دون الحصول على إذن صاحب الحق (عبد الله، ٢٠١٨).

ويأخذ المشرع العراقي باتجاه واسع في تحديد نطاق المصنفات المشمولة بالحماية، إذ قرر قانون حماية حق المؤلف رقم (٣) لسنة ١٩٧١ حماية مؤلفي المصنفات الأدبية والفنية والعلمية الأصلية، أيّاً كان نوع المصنف أو طريقة التعبير عنه أو أهميته أو الغرض من تصنيفه. كما عدت المادة (٢) من القانون صوراً متعددة للمصنفات المشمولة بالحماية، فأدخلت ضمنها الأعمال الفنية التي تقوم على الرسم والتصوير والنقش والنحت والعمارة، والمصنفات المسرحية والموسيقية، والمصنفات الفوتوغرافية والسينمائية، فضلاً عن الأعمال المعدة للإذاعة والتلفزيون والتسجيلات الصوتية وغيرها. ويكشف ذلك عن أن الحماية في التشريع العراقي لا تتوقف على قالب فني محدد، وإنما تمتد إلى صور متعددة من التعبير الإبداعي متى توافرت فيها الشروط القانونية للحماية، وهو ما يسمح من حيث الأصل باستيعاب التطورات التي تطرأ على وسائل التعبير عن المصنفات الفنية. وقد عزز أمر سلطة الائتلاف رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠٤ هذا الاتجاه من خلال تعديل عدد من أحكام قانون حماية حق المؤلف بما يتلاءم مع التطورات الحديثة في مجال حماية حقوق المؤلف.

### ثانياً: المصنفات الفوتوغرافية

تُعد المصنفات الفوتوغرافية من المصنفات التي تقوم على التعبير البصري من خلال الصورة، متى توافرت فيها الشروط التي يحددها القانون للحماية. ولا تنصرف الحماية بالضرورة إلى مجرد عملية الالتقاط التقني للصورة، وإنما إلى الاختيارات الإبداعية التي قد تتجسد في زاوية التصوير والإضاءة والتكوين والموضوع والمعالجة الفنية وغيرها من العناصر التي تكشف عن شخصية المصور. وقد زادت أهمية هذه المصنفات في البيئة الرقمية نتيجة سهولة التقاط الصور وتخزينها ونسخها وإعادة نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية (WTO, 1994).

### ثالثاً: المصنفات الموسيقية والغنائية

تشمل المصنفات الموسيقية المؤلفات الموسيقية والألحان والتكوينات الموسيقية، سواء أكانت مصحوبة بكلمات أم غير مصحوبة بها، وفقاً لما تقرره القواعد القانونية ذات الصلة. وتتعدد صور استغلال هذه المصنفات بين الأداء العلني والتسجيل وال بث والإتاحة الرقمية، الأمر الذي جعلها من أكثر المصنفات تأثراً بالتكنولوجيا الحديثة. فقد أصبح من الممكن نشر الأغاني والمقطوعات الموسيقية وبثها عبر المنصات الرقمية، كما أصبح نسخها وتحميلها ومشاركتها يتم خلال وقت قصير وعلى نطاق جغرافي واسع، وهو ما يثير تحديات جدية أمام حماية الحقوق المالية والمعنوية لأصحابها (Lesseg, 2004)).

### رابعاً: المصنفات المسرحية والدرامية

تضم هذه الفئة الأعمال التي تُعد للعرض أو الأداء أمام الجمهور، ومن بينها المسرحيات والمصنفات الدرامية وما يرتبط بها من عناصر إبداعية محمية قانوناً. وقد تمتد الحماية إلى النص الدرامي والحوار والشخصيات والتكوين الإبداعي للمصنف وفقاً لطبيعة النظام القانوني المعمول به. ومع التطور التكنولوجي، لم تعد هذه المصنفات مرتبطة حصراً بالعرض المسرحي التقليدي، بل أصبح من الممكن تسجيلها وتحويلها إلى محتوى رقمي وبثها عبر المنصات الإلكترونية، الأمر الذي أدى إلى تعدد صور استغلالها وظهور صور جديدة من الاعتداء عليها (Cornish et al., 2019)).

### خامساً: المصنفات السينمائية والسمعية البصرية

تمثل المصنفات السينمائية والسمعية البصرية من أكثر أنواع المصنفات الفنية تركيباً، لأنها قد تجمع بين النص المكتوب والصورة والحركة والموسيقى والأداء وغيرها من العناصر الإبداعية. وتشمل الأفلام السينمائية والتلفزيونية والأعمال الدرامية والوثائقية وغيرها من الإنتاجات السمعية البصرية التي تتوفر فيها شروط الحماية. وقد كان للتحويل الرقمي أثر بالغ في هذا النوع من المصنفات، إذ أصبح إنتاجها وتخزينها وتوزيعها وبثها يتم بصورة رقمية، كما أصبحت منصات البث الإلكتروني وسيلة رئيسية للوصول إلى الجمهور، وهو ما أوجد تحديات متعلقة بالنسخ غير المشروع والتحميل وإعادة البث والإتاحة للجمهور دون ترخيص (البلعزي، ٢٠٢٥).

### الفرع الثاني: المصنفات الفنية الحديثة والمركبة

#### أولاً: المصنفات الفنية التطبيقية والتصميمات

تشمل هذه الفئة الأعمال التي تجمع بين الجانب الفني والجوانب الوظيفية أو التطبيقية، كالتصميمات والأعمال الزخرفية وبعض أشكال التصميم الصناعي أو الفني، وذلك بحسب

## الحماية القانونية للمصنفات الفنية في البيئة الرقمية (دراسة مقارنة في ضوء تشريعات الملكية الفكرية)

الحدود التي يرسمها كل تشريع للحماية. وتكمن خصوصية هذه المصنفات في تداخل الجانب الجمالي مع الجانب الوظيفي أو العملي، مما قد يثير إشكالات تتعلق بتحديد النظام القانوني الواجب التطبيق عليها، ولا سيما عند اجتماع حماية حق المؤلف مع أشكال أخرى من حماية الملكية الفكرية (الأهواني، ١٩٩٨).

### ثانياً: المصنفات الفنية الرقمية والمصنفات المستحدثة

كما أدى التطور التكنولوجي إلى ظهور صور جديدة من المصنفات ذات الطبيعة الرقمية، بحيث أصبح من الممكن أن ينشأ المصنف أصلاً في البيئة الرقمية، أو أن يتم تحويل مصنف تقليدي إلى صيغة رقمية تتيح تخزينه وتداوله عبر الوسائط الإلكترونية. ويترتب على ذلك أن الوسيط الذي يوجد فيه المصنف لا يُعد في ذاته معياراً حاسماً لقيام الحماية، وإنما يظل معيار الإبداع والأصالة والتعبير هو الأساس في تحديد مدى تمتعه بالحماية القانونية (Bently et al. 2022, p134).

أبرز التطور التقني أنماطاً جديدة من الإبداع الفني تنشأ في البيئة الرقمية ابتداءً، أو يتم إنتاجها باستخدام الأدوات والبرمجيات الرقمية، ومن أمثلتها بعض أشكال الفن الرقمي والرسوم الرقمية والأعمال الفنية التفاعلية والأعمال التي تُصمم خصيصاً للعرض عبر الوسائط الإلكترونية. وتثير هذه المصنفات تساؤلات قانونية متزايدة بشأن تحديد صاحب الحق، ومدى توافر الأصالة، وطبيعة العمل الفني، وحدود الحماية عند استخدام أدوات رقمية متطورة في إنتاجه. كما أن قابلية هذه الأعمال للنسخ والتعديل وإعادة الإنتاج بصورة شبه مطابقة تجعلها من أكثر المصنفات ارتباطاً بالإشكالات القانونية التي تفرضها البيئة الرقمية.

وتتسم المصنفات الفنية كذلك بتعدد صورها ووسائط التعبير عنها، فقد يكون المصنف مادياً، كلوحة فنية أو منحوتة، وقد يكون سمعياً أو بصرياً أو سمعياً بصرياً، كما يمكن أن يوجد في شكل رقمي منذ لحظة إنشائه أو أن يتحول من صورته التقليدية إلى صيغة رقمية. ولا يعني انتقال المصنف إلى البيئة الرقمية زوال صفته كمصنف فني، بل يؤدي إلى تغيير الوسيط الذي يتم من خلاله تخزينه أو عرضه أو تداوله، الأمر الذي يستدعي تطبيق قواعد الحماية الفكرية بصورة تراعي خصائص هذا الوسيط (جناجرة، ٢٠٢٤).

ومن ناحية أخرى، ساهمت البيئة الرقمية في ظهور مصنفات فنية جديدة ذات طبيعة رقمية، لم يكن وجودها ممكناً بالصورة ذاتها في البيئة التقليدية، مثل بعض أشكال الفن الرقمي والأعمال التفاعلية والمحتوى السمعي البصري الرقمي والتصميمات الإلكترونية وغيرها من أشكال التعبير الفني المستحدثة. كما أصبح من الممكن تحويل المصنفات الفنية التقليدية إلى صيغ رقمية، وهو



ما يتيح حفظها وأرشفتها وإتاحتها للجمهور بصورة أوسع. وبذلك لم تعد الرقمنة مجرد وسيلة لنقل المصنف التقليدي، وإنما أصبحت في بعض الحالات جزءاً من عملية الإبداع الفني ذاتها (Guadamuz, 2017).

### ثالثاً: المصنفات الفنية المركبة والمشتقة

قد يتخذ المصنف الفني صورة مركبة تجمع بين أكثر من نوع من أنواع التعبير الفني، كما قد يكون مصنفاً مشتقاً من مصنف سابق، كالترجمة، أو الاقتباس، أو التعديل، أو التوزيع الموسيقي، أو إعادة صياغة عمل فني، متى توافرت فيه الشروط القانونية للحماية. ولا تعني حماية المصنف المشتق المساس بحقوق صاحب المصنف الأصلي، إذ تظل ممارسة الحقوق المتعلقة بالمصنف الأصلي خاضعة للقواعد القانونية المنظمة للاستغلال المأذون به. وتزداد أهمية هذه المسألة في البيئة الرقمية، حيث أصبح تعديل الأعمال الفنية وإعادة تركيبها وإنتاج أعمال جديدة استناداً إلى محتويات رقمية سابقة أمراً يسيراً من الناحية التقنية (صالح، ٢٠٢٥، ص ١١١).

ومن خلال ما سبق، يتبين أن نطاق المصنفات الفنية محل الحماية القانونية يتسم بالتنوع والمرونة، بحيث يشمل المصنفات التقليدية بمختلف صورها، ويمتد إلى المصنفات التي ظهرت نتيجة التطور التكنولوجي والتحول الرقمي. ولا ينبغي النظر إلى هذه الأنواع باعتبارها فئات جامدة منفصلة، إذ قد يجمع المصنف الواحد بين عدة صور من الإبداع، كما قد يتحول المصنف من وسيط مادي إلى وسيط رقمي دون أن يفقد طبيعته القانونية كمصنف فني. ومن هنا تظهر أهمية اعتماد مفهوم قانوني مرّن للمصنفات الفنية قادر على استيعاب التطورات التقنية المتلاحقة، مع الحفاظ على المبدأ الأساسي المتمثل في حماية الإبداع والأصالة وحقوق المؤلف الأدبية والمالية.

وتأسيساً على ذلك، فإن تحديد أنواع المصنفات الفنية من وجهة نظر لطف (١٩٩٩) محل الحماية لا يمثل غاية في ذاته، وإنما يشكل مدخلاً ضرورياً لتحديد نطاق الحماية القانونية المقررة لكل نوع منها، وبيان صور الاعتداء التي يمكن أن يتعرض لها في البيئة الرقمية. فطبيعة المصنف ووسيلة التعبير عنه تؤثران بصورة مباشرة في طبيعة الحق محل الحماية، وفي صور استغلاله، وفي الوسائل القانونية والتقنية التي يمكن استخدامها لمواجهة الاعتداء عليه. وعليه، فإن المصنفات الفنية تمثل نتاجاً إبداعياً تتداخل فيه الأبعاد الأدبية والفنية والاقتصادية، الأمر الذي يجعل حمايتها القانونية ذات طبيعة مركبة تجمع بين حماية الصلة المعنوية للمبدع بمصنفه وحماية المصالح المالية الناشئة عن استغلاله. وتزداد أهمية هذه الخصائص في البيئة

## الحماية القانونية للمصنفات الفنية في البيئة الرقمية (دراسة مقارنة في ضوء تشريعات الملكية الفكرية)

الرقمية، حيث أدت سهولة النسخ والنشر والإتاحة العابرة للحدود إلى إعادة طرح العديد من المسائل القانونية المتعلقة بمدى كفاية قواعد الحماية التقليدية في مواجهة الاعتداءات المستحدثة على المصنفات الفنية، وهو ما يمهد لدراسة الحماية القانونية لهذه المصنفات في البيئة الرقمية وبيان مدى فعالية الوسائل التشريعية والقضائية في توفير الحماية المناسبة لها (المحيسن، ٢٠١١).

### المطلب الثاني: عناصر وأركان الحماية القانونية للمصنف الفني

#### الفرع الأول: الشروط الموضوعية للحماية القانونية

على الرغم من حرص قوانين حماية حق المؤلف والتأكيد على ضرورة حماية المصنفات الفكرية، إلا ان الملاحظ على اغلب هذه القوانين إنها لم تضع له تعريفاً محدداً. وإنما عمدت ان تترك لكتابات الفقه وأحكام القضاء بيان مضمون هذا التعريف وحدوده.

تقوم الحماية القانونية للمصنف الفني على مجموعة من العناصر التي يتعين توافرها حتى يكتسب العمل صفة المصنف المحمي قانوناً، وتتمثل بصورة أساسية في وجود مصنف ذي طبيعة إبداعية، وتوافر عنصر الأصالة والابتكار، وإمكانية التعبير عن المصنف في صورة محددة، وعدم تعلق الحماية بالفكرة المجردة، فضلاً عن ثبوت الحقوق الأدبية والمالية للمؤلف. وتكتسب هذه العناصر أهمية خاصة في مجال المصنفات الفنية، نظراً إلى الطبيعة غير المادية للإبداع الفني وإلى تنوع الوسائل التي يمكن أن يظهر من خلالها المصنف، ولا سيما في البيئة الرقمية.

#### أولاً: وجود مصنف فني قابل للحماية القانونية

يتمثل العنصر الأول في أن يكون محل الحماية مصنفًا بالمعنى القانوني، أي إنتاجاً فكرياً ينطوي على نشاط إبداعي ويظهر في صورة تسمح بإدراكه أو التعرف عليه. ولا يكفي مجرد وجود فكرة أو تصور ذهني لدى الشخص لقيام الحماية، وإنما ينبغي أن تنتقل الفكرة إلى شكل من أشكال التعبير عنها. ويشمل ذلك مختلف صور الإبداع الفني، كالرسم والتصوير والنحت والموسيقى والمسرح والسينما والمصنفات السمعية البصرية وغيرها من الأعمال التي تستند إلى نشاط إبداعي. كما يمكن أن تمتد الحماية إلى المصنفات التي تنشأ ابتداءً في البيئة الرقمية أو التي تُحوّل من صورتها التقليدية إلى صورة رقمية، متى توافرت فيها الشروط القانونية للحماية (WIPO, 2024,p7).

وقد أخذ المشرع العراقي بهذا الاتجاه في قانون حق المؤلف رقم (٣) لسنة ١٩٧١ المعدل، إذ قرر حماية المصنفات الأدبية والفنية والعلمية الأصلية، بصرف النظر عن نوع المصنف أو

طريقة التعبير عنه أو أهميته أو الغرض منه. كما عدد القانون صوراً متعددة للمصنفات الفنية، من بينها أعمال الرسم والتصوير والنحت والعمارة والمصنفات الموسيقية والمسرحية والسينمائية والفوتوغرافية، بما يؤكد اتساع نطاق الحماية التشريعية للمصنف الفني في القانون العراقي.

### ثانياً: الأصالة والابتكار

وتتميز المصنفات الفنية بمجموعة من الخصائص التي تفسر طبيعتها القانونية الخاصة. أولى هذه الخصائص هي الإبداع والابتكار، إذ لا يكفي أن يكون العمل نتاجاً لجهد مادي أو تقني، بل ينبغي أن يتضمن قدراً من الإبداع يعكس شخصية صاحبه ويمنحه طابعاً مميزاً عن الأعمال السابقة. ولا يشترط في ذلك أن يكون المصنف غير مسبق بصورة مطلقة، وإنما يكفي أن تتوفر فيه أصالة في طريقة التعبير والمعالجة الفنية (Hugenholtz, 2013).

يمثل عنصر الأصالة والابتكار جوهر الحماية القانونية للمصنف الفني، إذ لا تكفي المهارة الفنية أو الجهد المبذول وحدهما لقيام الحماية، وإنما يجب أن يحمل المصنف بصمة إبداعية تميزه عن غيره من الأعمال (Bently et al., 2022).

ولا يُشترط أن يكون المصنف جديداً بصورة مطلقة أو أن يكون صاحبه قد ابتكر موضوعاً لم يسبق إليه أحد، وإنما ينصب الاهتمام على الطريقة التي عالج بها المؤلف الموضوع وعلى الأسلوب الذي أظهر من خلاله شخصيته الإبداعية. ومن ثم، فإن الحماية تنصب على الشكل الإبداعي الذي اتخذه المصنف، لا على الأفكار والمبادئ والمعلومات المجردة التي قد تكون أساساً لإنشائه (البلعزي، ٢٠٢٥، ص ٢١٦).

تناولت هذه القضية مدى جواز اشتراط الدول الأعضاء توافر شرط إضافي غير الأصالة، كالقيمة الجمالية أو الفنية، لتمتع مصنفات التصميم بحماية حق المؤلف، وانتهت المحكمة إلى عدم جواز ذلك، تأسيساً على أن معيار الأصالة الموحد الذي يقوم على انعكاس شخصية المؤلف في مصنفه هو المعيار الوحيد الواجب التطبيق. وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة بالنسبة للمصنفات الفنية التطبيقية والتصميمات التي أشار إليها هذا البحث، إذ ترسي معياراً موحداً يحول دون تشدد بعض الأنظمة الوطنية في اشتراط معايير إضافية لحماية هذا النوع من المصنفات.

ويتضح ارتباط الحماية في التشريع العراقي بفكرة الأصالة من خلال تقرير الحماية للمصنفات الأصلية، فضلاً عن إضفاء الحماية على عنوان المصنف متى كان متميزاً بالأصالة. وبذلك لا يكفي مجرد وجود إنتاج فني في صورة مادية أو رقمية لقيام الحماية، وإنما يلزم أن تتوفر فيه الخصائص التي تجعله مصنفاً إبداعياً جديراً بالحماية القانونية.



### ثالثاً: التعبير عن المصنف وعدم حماية الفكرة المجردة

تستند الحماية الفكرية إلى مبدأ أساسي مؤداه أن القانون لا يحمي الفكرة في ذاتها، وإنما يحمي التعبير المبتكر عنها. فالفكرة المتعلقة بموضوع فني، أو قصة، أو لوحة، أو عمل موسيقي تظل متاحة للآخرين من حيث الأصل، ما لم تقترن بطريقة تعبير إبداعية محمية. ويكتسب هذا التمييز أهمية كبيرة في البيئة الرقمية، حيث يمكن أن تتشابه الأفكار والموضوعات والمضامين التي تتناولها الأعمال الفنية، بينما يظل الأسلوب الإبداعي الخاص بالمؤلف هو محل الحماية. وبالتالي، فإن الاعتداء لا يتحقق بمجرد استخدام الفكرة ذاتها، وإنما عندما يصل الأمر إلى استغلال عناصر التعبير المحمية أو نسخها أو إعادة إنتاجها بصورة غير مشروعة (عبد الله، ٢٠١٨).

ويستند التنظيم العراقي كذلك إلى حماية المصنف باعتباره تعبيراً عن إنتاج فكري، وليس لمجرد الفكرة المجردة في ذاتها، وهو ما يتفق مع طبيعة الحماية المقررة لحق المؤلف؛ إذ تتصرف الحماية إلى المصنف في الصورة التي ظهر بها، دون أن تمتد إلى الأفكار أو المبادئ المجردة التي يمكن أن يستفيد منها الغير في إنشاء مصنف مستقل.

### رابعاً: استقلال الحماية عن القيمة الفنية أو الاقتصادية للمصنف

ومن الخصائص المهمة أيضاً استقلال الحماية عن القيمة الفنية أو التجارية للمصنف؛ فالحماية القانونية لا تتوقف، من حيث الأصل، على مدى نجاح العمل أو شهرته أو قيمته الاقتصادية، وإنما ترتبط بتوافر الشروط القانونية اللازمة للحماية، وفي مقدمتها الأصالة والابتكار بحسب النظام القانوني المعمول به. وبذلك لا تكون الشهرة أو القيمة المالية معياراً بذاته لتمتع المصنف بالحماية (الأهواني، ١٩٩٨، ص ١١٢).

لا يشترط، من حيث الأصل، أن يكون المصنف ذا قيمة فنية مرتفعة أو أن يحقق نجاحاً تجارياً حتى يتمتع بالحماية القانونية، وإنما العبرة بتوافر الشروط التي يحددها القانون لقيام الحماية. وبذلك، لا تكون شهرة العمل أو مدى انتشاره أو العائد المالي الذي يحققه معياراً بذاته لاكتساب الحماية. كما أن عدم تحقيق المصنف لأي عائد اقتصادي لا يعني بالضرورة خروجه من نطاق الحماية، متى توافرت فيه العناصر القانونية اللازمة (TRIPS, 1994).

### الفرع الثاني: الحقوق المقررة للمؤلف وقابليتها للحماية الرقمية

#### أولاً: ثبوت الحقوق الأدبية للمؤلف

وثاني هذه الخصائص هي ارتباط المصنف بشخصية المبدع، فالمصنف الفني لا يمثل مجرد قيمة اقتصادية، وإنما يعبر عن شخصية مؤلفه وذوقه ورؤيته الإبداعية، وهو ما يفسر قيام ما



يعرف بالحقوق الأدبية أو المعنوية للمؤلف، وفي مقدمتها الحق في نسبة المصنف إليه والحق في احترامه ومنع تشويهه أو تحريفه على نحو يمس بسلامته أو بسمعة صاحبه ( Sirinelli 2018,p56).

تتضمن الحماية القانونية للمصنف الفني جانباً أدبياً أو معنوياً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بشخصية المؤلف، ويستهدف حماية الصلة القائمة بين المبدع ومصنفه. ومن أبرز هذه الحقوق حق المؤلف في نسبة المصنف إليه، وحقه في تقرير نشره لأول مرة، وحقه في الاعتراض على أي تحريف أو تشويه أو تعديل من شأنه المساس بالمصنف أو الإضرار بسمعته ومكانته الأدبية أو الفنية، وذلك وفقاً لما تقرره التشريعات الوطنية. وتظل هذه الحقوق ذات أهمية خاصة في البيئة الرقمية، حيث قد يُعاد نشر المصنف أو تداوله دون ذكر اسم صاحبه، أو قد يخضع للتعديل والاجتزاء وإعادة التركيب دون موافقته (Lesseg, 2004).

وللبيئة الرقمية أيضاً أثر واضح في الحقوق الأدبية للمؤلف، ولا سيما الحق في نسبة المصنف إلى صاحبه والحق في سلامة المصنف. فقد يتم تداول العمل الفني دون الإشارة إلى اسم مؤلفه، أو قد يُعاد نشره بعد إدخال تعديلات أو حذف أجزاء منه أو دمج مع محتويات أخرى، بما قد يؤدي إلى المساس بسلامة المصنف أو بصورة صاحبه الفنية. وتزداد صعوبة حماية هذه الحقوق عندما يتم تداول المصنف عبر عدد كبير من المنصات والمستخدمين، ويعاد نشره في دول متعددة تخضع لأنظمة قانونية مختلفة (Pollaud-Dulian, 2021).

وقد قرر المشرع العراقي للمؤلف حماية لحقه الأدبي، وفي مقدمتها حقه في نسبة المصنف إليه والدفاع عن هذا الحق، فضلاً عن حماية المصنف من الحذف أو التغيير. وتظهر أهمية ذلك في البيئة الرقمية بصفة خاصة، حيث يسهل نسخ المصنفات الفنية وإعادة نشرها أو تعديلها مع حذف اسم المؤلف أو تغييره، بما يجعل الاعتراف التشريعي بالحقوق الأدبية وسيلة أساسية لحماية الصلة بين المؤلف ومصنفه حتى بعد انتقاله إلى البيئة الرقمية.

#### ثانياً: ثبوت الحقوق المالية للمؤلف

وثالث الخصائص تتمثل في قابلية المصنف للاستغلال الاقتصادي، إذ يمكن أن يكون للمصنف الفني قيمة مالية تسمح باستثماره من خلال النشر، أو العرض، أو الأداء، أو التوزيع، أو البث، أو الإتاحة للجمهور، بحسب طبيعته. ومن هنا تتصل حماية المصنفات الفنية بالحقوق المالية للمؤلف، التي تمنحه سلطة الاستئثار باستغلال مصنفه أو الترخيص للغير باستغلاله وفقاً للشروط التي يحددها القانون (Bently et al., 2022).

## الحماية القانونية للمصنفات الفنية في البيئة الرقمية (دراسة مقارنة في ضوء تشريعات الملكية الفكرية)

إلى جانب الحقوق الأدبية، يتمتع صاحب المصنف بمجموعة من الحقوق المالية التي تمكنه من استغلال إنتاجه الإبداعي والاستفادة من العائد الاقتصادي المترتب عليه. وتشمل هذه الحقوق، بحسب طبيعة المصنف والنظام القانوني المعمول به، حق النسخ، والتوزيع، والعرض، والأداء، والبيع، والإتاحة للجمهور، والترجمة أو الاقتباس أو غيرها من صور الاستغلال التي يحددها القانون. ويكتسب الجانب المالي أهمية متزايدة في البيئة الرقمية، بسبب سهولة إنتاج نسخ مطابقة للمصنف وإتاحتها لجمهور واسع، الأمر الذي يجعل السيطرة القانونية على أوجه الاستغلال الرقمي للمصنف أكثر تعقيداً من الاستغلال التقليدي ( Ginsburg & Budiardjo 2019).

أما الحقوق المالية، فقد منح المشرع العراقي المؤلف سلطة استغلال مصنفه، ومن أبرز صورها حق النسخ بأي طريقة أو شكل، سواء بصورة مؤقتة أو دائمة، بما في ذلك تخزين المصنف في وسيط رقمي أو إلكتروني. كما شمل التنظيم حق نقل المصنف أو إيصاله إلى الجمهور بوسائل سلكية أو لاسلكية، وهو ما يسمح بإخضاع عدد من صور الاستغلال الرقمي للمصنفات الفنية لنطاق الحق المالي للمؤلف.

### ثالثاً: قابلية المصنف للحماية في البيئة الرقمية

أدى التحول الرقمي إلى توسيع نطاق المصنفات التي يمكن أن تكون محلاً للحماية، فلم تعد الحماية مقتصرة على المصنفات الموجودة في وسائط مادية تقليدية، وإنما أصبحت تشمل المصنفات الرقمية والمصنفات التي يتم تحويلها إلى صيغ إلكترونية. غير أن الطبيعة الرقمية للمصنف لا تؤدي بذاتها إلى إنشاء حق جديد للمؤلف، وإنما تثير مسائل تتعلق بكيفية ممارسة الحقوق القائمة في ظل وسائط تقنية جديدة. فالنسخ الرقمي، والتحميل، والبيع، والمشاركة، والإتاحة عبر المنصات الإلكترونية تمثل صوراً حديثة لاستغلال المصنف، وقد تتحول إلى صور للاعتداء عليه إذا تمت دون الحصول على الترخيص القانوني اللازم (عبد الله، ٢٠١٨).

وبناءً على ما تقدم، يتضح أن الحماية القانونية للمصنف الفني تقوم على منظومة مترابطة من العناصر تبدأ بتوافر مصنف إبداعي تتوافر فيه الأصالة والابتكار، وتتم بحماية التعبير الفني المتميز عن الفكرة، وتنتهي بضمان الحقوق الأدبية والمالية للمؤلف. وقد أصبحت هذه العناصر تواجه تحديات متزايدة نتيجة الانتقال من البيئة التقليدية إلى البيئة الرقمية، التي جعلت إنتاج المصنف ونسخه وتعديله وتداوله وإتاحته للجمهور أكثر سهولة وسرعة وأقل ارتباطاً بالحدود الجغرافية. ومن ثم، فإن دراسة فعالية الحماية القانونية للمصنفات الفنية في البيئة الرقمية تقتضي

الوقوف على مدى قدرة القواعد القانونية التقليدية على استيعاب هذه التحولات، ومدى الحاجة إلى تطوير آليات قانونية وتقنية تكفل حماية فعالة لحقوق المبدعين (المحيسن، ٢٠١١).

ويستوعب التشريع العراقي بعض صور الاستغلال الرقمي للمصنفات من خلال النص على حق المؤلف في نسخ مصنفه وتخزينه على وسيط رقمي أو إلكتروني، وكذلك إتاحتها للجمهور بوسائل سلكية أو لاسلكية بما يسمح بالوصول إليه من المكان والزمان اللذين يختارهما أفراد الجمهور. ويكشف ذلك عن قابلية القواعد العراقية القائمة للتطبيق على جانب مهم من صور تداول المصنفات الفنية عبر الإنترنت، وإن لم يتضمن القانون تنظيمًا مستقلًا ومفصلًا لكل الوسائل والمنصات الرقمية الحديثة.

### المبحث الثاني: البيئة الرقمية والتحديات المستحدثة أمام حقوق المؤلف

أما البيئة الرقمية، فتمثل الإطار التقني والاتصالي الذي أصبحت المصنفات الفنية تنتج وتُخزن وتُسخ وتُنتشر وتُتاح من خلاله، وتشمل بصورة خاصة شبكات الإنترنت والمنصات الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي وخدمات البث الإلكتروني وقواعد البيانات والوسائط الرقمية المختلفة. وقد أدى هذا التحول إلى تغيير طبيعة العلاقة بين المصنف الفني والجمهور؛ فلم يعد وصول الجمهور إلى العمل الفني مقيداً بمكان أو زمان محددين، بل أصبح بالإمكان الوصول إليه بصورة فورية وعابرة للحدود الجغرافية. وفي المقابل، أوجدت البيئة الرقمية مجموعة من التحديات القانونية الجديدة، نتيجة سهولة استنساخ المصنفات وإعادة نشرها وتحميلها وتعديلها وإتاحتها للغير دون الحصول على إذن صاحب الحق، فضلاً عن صعوبة تحديد نطاق المسؤولية القانونية للأطراف المتدخلة في عملية النشر والتداول الرقمي (عبد الله، ٢٠١٨، ٢١١).

### المطلب الأول: خصائص البيئة الرقمية والوسائل القانونية لحمايتها

#### الفرع الأول: خصائص وميزات البيئة الرقمية

أصبحت البيئة الرقمية إطاراً رئيسياً لإنتاج المصنفات الفنية وتخزينها ونشرها وتداولها واستغلالها، نتيجة التطور المتسارع في تقنيات المعلومات والاتصالات وانتشار شبكة الإنترنت والمنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي وخدمات البث الإلكتروني. ويقصد بالبيئة الرقمية، في سياق الملكية الفكرية، مجموعة الوسائط والأنظمة والشبكات والتقنيات الإلكترونية التي تتيح إنشاء المحتوى الرقمي ومعالجته وتخزينه ونقله وإتاحتها للمستخدمين، بما يؤدي إلى انتقال المصنف الفني من نطاق التداول التقليدي المرتبط بالوسائط المادية إلى نطاق إلكتروني يتميز بالسرعة والانتشار واتساع نطاق الوصول.

## الحماية القانونية للمصنفات الفنية في البيئة الرقمية (دراسة مقارنة في ضوء تشريعات الملكية الفكرية)

وتتميز البيئة الرقمية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن البيئة التقليدية، وتؤثر بصورة مباشرة في طبيعة الحماية القانونية للمصنفات الفنية، ومن أبرز هذه الخصائص ما يأتي:

### أولاً: الطبيعة غير المادية للمحتوى الرقمي:

تقوم البيئة الرقمية على تحويل المحتوى إلى بيانات رقمية يمكن تخزينها ومعالجتها ونقلها بواسطة الوسائط الإلكترونية، بحيث لا يكون وجود المصنف مرتبطاً بصورة حتمية بوعاء مادي محدد. فالمصنف الفني، كاللوح، أو الصورة، أو الموسيقى، أو الفيلم، يمكن تحويله إلى صيغة رقمية وإتاحته عبر شبكة الإنترنت دون الحاجة إلى تداول النسخة المادية الأصلية. وتؤدي هذه الخاصية إلى الفصل بين المصنف ووسيطه المادي، الأمر الذي يفرض تحديات جديدة على القواعد القانونية التقليدية التي ارتبطت في جانب منها بالنسخ المادية للمصنفات (Merges et al., 2018).

### ثانياً: سهولة النسخ والاستنساخ

تُعد سهولة نسخ المحتوى من أبرز خصائص البيئة الرقمية، إذ يمكن إنشاء عدد كبير من النسخ الرقمية للمصنف خلال فترة زمنية قصيرة، مع المحافظة على درجة مرتفعة من التطابق مع النسخة الأصلية ودون انخفاض جوهري في الجودة. وهذه الخاصية تمثل ميزة مهمة للمؤلفين وأصحاب الحقوق من حيث سرعة نشر أعمالهم، لكنها في المقابل تزيد من احتمالات النسخ غير المشروع والاعتداء على الحقوق المالية للمؤلف (Litman, 2001).

### ثالثاً: سرعة التداول والانتشار:

تتميز البيئة الرقمية بالسرعة الكبيرة في نقل المحتوى وتداوله بين المستخدمين، إذ يمكن للمصنف الفني أن ينتقل خلال لحظات من مستخدم إلى آخر، وأن يصل إلى جمهور واسع في مناطق جغرافية مختلفة. وقد ساهمت هذه الخاصية في توسيع نطاق انتشار الأعمال الفنية والوصول إلى جمهور عالمي، لكنها جعلت السيطرة على المصنف ومراقبة طرق استغلاله أكثر صعوبة (Guadamuz, 2017).

### رابعاً: سهولة الإتاحة والوصول إلى المصنف

تتيح البيئة الرقمية للمستخدمين الوصول إلى المحتوى من أماكن مختلفة وفي أوقات متعددة، دون الحاجة إلى الانتقال إلى مكان مادي محدد للحصول عليه. وأصبح من الممكن مشاهدة الأعمال الفنية والاستماع إلى المصنفات الموسيقية ومتابعة الأفلام وغيرها من المصنفات من خلال المنصات الإلكترونية وخدمات البث الرقمي. ويترتب على ذلك اتساع نطاق الجمهور الذي



يمكن أن تصل إليه المصنفات، وما يرافقه من آثار قانونية تتعلق بمفهوم الإتاحة للجمهور واستغلال المصنف (Guadamuz, 2017).

#### خامساً: الطبيعة العابرة للحدود

لا تنقيد البيئة الرقمية بالحدود الجغرافية للدول، إذ يمكن نشر المصنف أو إتاحتها في دولة معينة والوصول إليه في دول أخرى في الوقت ذاته. وتثير هذه الخاصية إشكالات قانونية تتعلق بتحديد الدولة التي وقع فيها الاعتداء، والقانون الواجب التطبيق، والمحكمة المختصة بنظر النزاع، فضلاً عن صعوبة تنفيذ الأحكام عندما تتوزع أطراف العلاقة القانونية بين دول متعددة (Vivant & Bruguière, 2022).

#### سادساً: التفاعلية

تتميز البيئة الرقمية بقدرتها على جعل المستخدم طرفاً متفاعلاً مع المحتوى، فلا يقتصر دوره على تلقي المصنف كما كان يحدث غالباً في الوسائط التقليدية، وإنما يستطيع التعليق عليه ومشاركته وإعادة نشره وربما تعديله أو دمج مع محتويات أخرى. وتظهر أهمية هذه الخاصية بصورة خاصة في شبكات التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية، حيث أصبح المستخدم مشاركاً في عملية انتشار المحتوى، وهو ما يثير مسائل تتعلق بحدود الاستخدام المشروع للمصنفات والمسؤولية عن إعادة تداولها (Gervais, 2020).

#### سابعاً: قابلية المحتوى للتعديل وإعادة الإنتاج

يمكن تعديل المحتوى الرقمي بسهولة باستخدام البرامج والأدوات التقنية، كما يمكن دمج أجزاء من مصنفات مختلفة وإعادة تركيبها أو تحويلها إلى أشكال جديدة. وعلى الرغم من أن هذه الخاصية تتيح فرصاً جديدة للإبداع الفني، فإنها قد تؤدي إلى الاعتداء على الحقوق الأدبية للمؤلف، ولا سيما عندما يتم تعديل المصنف أو تحريفه دون موافقة صاحبه، أو عندما يتم استخدام أجزاء منه في إنشاء محتوى جديد دون مراعاة الحدود التي يضعها القانون.

#### ثامناً : صعوبة الرقابة على المحتوى وتحديد المسؤولية

تتسم البيئة الرقمية بكثرة الأطراف التي يمكن أن تشارك في عملية إنتاج المحتوى، أو استضافته، أو نشره، أو تداوله، مثل المؤلفين والمستخدمين والمنصات الرقمية ومقدمي خدمات الإنترنت ومشغلي المواقع. كما يمكن أن يتم الاعتداء على المصنف بصورة متسلسلة، بحيث يقوم مستخدم بنسخه ثم يعيد مستخدمون آخرون نشره وتداوله. ويؤدي ذلك إلى صعوبة تحديد مصدر الاعتداء والمسؤول القانوني عنه، فضلاً عن سرعة اختفاء الأدلة الرقمية أو تغييرها (Pollaud-Dulian, 2021).

#### تاسعاً: قابلية المحتوى للتخزين والاسترجاع

تتيح البيئة الرقمية تخزين كميات ضخمة من المصنفات والبيانات في مساحات مادية محدودة، مع إمكانية استرجاعها والوصول إليها بسرعة. كما تسمح تقنيات التخزين السحابي والخوازم الرقمية بحفظ المصنفات وإتاحتها عبر أجهزة ومواقع متعددة. وتساهم هذه الخاصية في حفظ التراث الفني وتسهيل الوصول إليه، لكنها في الوقت ذاته قد تجعل النسخ غير المشروع من المصنفات متاحاً لفترات طويلة وعلى نطاق واسع (Merges et al., 2018).

#### عاشراً: قابلية الانتشار الفيروسي للمحتوى

يمكن للمحتوى الرقمي أن ينتشر بصورة متسارعة وغير متوقعة، خصوصاً من خلال شبكات التواصل الاجتماعي والمنصات التي تعتمد على المشاركة وإعادة النشر. وقد يؤدي ذلك إلى وصول المصنف الفني إلى أعداد ضخمة من المستخدمين خلال فترة زمنية قصيرة، بحيث يصبح من الصعب على صاحب الحق تتبع جميع النسخ أو تحديد جميع الجهات التي قامت بإعادة نشر المصنف. ومن هنا تبرز الحاجة إلى وسائل قانونية وتقنية متطورة تساعد على اكتشاف الاعتداءات والحد من آثارها (Litman, 2001, p152).

وبناءً على ما سبق، يتضح أن البيئة الرقمية تختلف عن البيئة التقليدية في كونها تقوم على محتوى غير مادي يتميز بسهولة النسخ والتعديل والنقل والإتاحة، وسرعة الانتشار، والتفاعلية، والطبيعة العابرة للحدود. وهذه الخصائص لا تمثل مجرد سمات تقنية، وإنما تترك آثاراً مباشرة على النظام القانوني لحماية المصنفات الفنية، لأنها تؤثر في كيفية ممارسة الحقوق الأدبية والمالية، وفي صور الاعتداء على المصنف، وفي تحديد المسؤولية القانونية وآليات إنفاذ الحقوق (Samuelson, 2009).

ومن ثم، فإن فهم خصائص البيئة الرقمية يمثل خطوة أساسية لفهم الإشكالات التي تواجه حماية المصنفات الفنية في العصر الحديث؛ فكلما ازدادت سهولة تداول المصنف ونسخه وإعادة إنتاجه وإتاحته، ازدادت الحاجة إلى تطوير وسائل قانونية وتقنية قادرة على تحقيق حماية فعالة للمؤلف، مع الحفاظ في الوقت ذاته على التوازن بين حماية الملكية الفكرية وضمان الاستخدام المشروع للمحتوى الرقمي وتشجيع الابتكار والإبداع (Ricketson & Ginsburg, 2006).

#### الفرع الثاني: الوسائل القانونية لحماية المصنفات الفنية الرقمية

تفرض الطبيعة الخاصة للبيئة الرقمية ضرورة توفير وسائل قانونية فعالة تكفل حماية المصنفات الفنية الرقمية من مختلف صور الاعتداء التي يمكن أن تتعرض لها، ولا سيما النسخ غير المشروع وإعادة النشر والتوزيع والبث والإتاحة للجمهور دون ترخيص. ولا تقتصر الحماية



القانونية في هذا المجال على مجرد الاعتراف بحقوق المؤلف، وإنما تمتد إلى وضع مجموعة من الآليات الوقائية والعلاجية التي تمكن صاحب الحق من منع الاعتداء أو الحد من آثاره ومطالبة المعتدي بتحمل المسؤولية القانونية المترتبة على فعله.

وتتمثل الوسيلة الأولى في الحماية التشريعية للمصنفات الفنية الرقمية، وذلك من خلال إخضاع المصنفات التي تستوفي الشروط القانونية للحماية المقررة لحقوق المؤلف، بصرف النظر عن الوسيط الذي توجد فيه. ويقوم هذا الاتجاه على مبدأ أساسي مؤداه أن انتقال المصنف من الوسيط التقليدي إلى الوسيط الرقمي لا يؤدي إلى فقدانه للحماية القانونية، وإنما يستلزم تطبيق الحقوق المقررة للمؤلف على صور الاستغلال الرقمية التي يمكن أن يتعرض لها المصنف. وتشمل هذه الحماية الحقوق الأدبية والمالية، وفقاً لما تحدده القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة (Vivant & Bruguière, 2022).

وتتمثل الوسيلة الثانية في حماية الحق في النسخ وإعادة الإنتاج الرقمي، إذ إن تحويل المصنف إلى صيغة رقمية وإنشاء نسخ إلكترونية منه يعد من أكثر صور الاستغلال شيوعاً في البيئة الرقمية. ولذلك يملك صاحب الحق، وفقاً للقواعد القانونية المطبقة، سلطة التحكم في نسخ مصنفه أو الترخيص للغير بذلك. وتكتسب هذه الحماية أهمية خاصة بسبب إمكانية إنشاء عدد كبير من النسخ الرقمية خلال فترة قصيرة وبجودة تكاد تكون مطابقة للأصل، الأمر الذي يجعل النسخ غير المرخص من أبرز صور الاعتداء على المصنفات الفنية الرقمية (Samuelson, 2009, p103).

وفي هذا الإطار، يوفر قانون حق المؤلف العراقي أساساً تشريعياً لحماية المصنفات الفنية في البيئة الرقمية، من خلال إخضاع المصنفات الأصلية للحماية القانونية، وتقرير الحقوق الأدبية والمالية للمؤلف، مع امتداد الحق المالي إلى النسخ والتخزين الرقمي وإتاحة المصنف للجمهور. وبذلك لا يشترط القانون أن يكون المصنف في وسيط تقليدي حتى يتمتع بالحماية، وإنما العبرة بتوافر شروط الحماية ووقوع فعل الاستغلال في نطاق الحقوق التي قررها القانون للمؤلف.

كما تشمل الحماية حق الإتاحة للجمهور والنشر الرقمي، إذ أصبح بإمكان صاحب المصنف إتاحتها عبر المواقع والمنصات الإلكترونية وخدمات البث والمشاركة الرقمية. وفي المقابل، فإن قيام الغير بإتاحة المصنف للجمهور دون الحصول على الترخيص اللازم قد يمثل اعتداءً على حقوق صاحب المصنف، متى كان هذا الفعل داخلياً في نطاق الحقوق التي يحميها القانون. وتبرز أهمية هذا الحق بسبب قدرة الإنترنت على إيصال المصنف إلى جمهور غير محدد وفي مناطق جغرافية متعددة خلال فترة زمنية قصيرة (Pollaud-Dulian, 2021).

## الحماية القانونية للمصنفات الفنية في البيئة الرقمية (دراسة مقارنة في ضوء تشريعات الملكية الفكرية)

ومن الوسائل المهمة كذلك الحماية المدنية، التي تمكن صاحب الحق من اللجوء إلى القضاء عند وقوع الاعتداء على مصنفه. ويمكن أن تشمل هذه الحماية طلب وقف الاعتداء ومنع استمراره، وإزالة المصنف أو النسخ غير المشروعة، ومصادرة أو إتلاف الوسائل المستخدمة في الاعتداء متى أجاز القانون ذلك، فضلاً عن المطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية الناتجة عن الاعتداء. وتكتسب هذه الوسائل أهمية خاصة في البيئة الرقمية بسبب إمكانية استمرار الاعتداء وانتشاره بسرعة، الأمر الذي يجعل التدخل القضائي وسيلة أساسية للحد من آثاره (Samuelson, 2009).

وتبرز في هذا السياق التدابير الوقائية والتحفظية باعتبارها من الوسائل المهمة لمنع تفاقم الضرر قبل الفصل النهائي في النزاع. فقد يكون من الضروري اتخاذ إجراء عاجل لمنع استمرار نشر المصنف أو إتاحتها على إحدى المنصات الرقمية، أو المحافظة على الأدلة المتعلقة بالاعتداء، أو منع تداول النسخ غير المشروعة. وتزداد أهمية هذه التدابير في البيئة الرقمية بسبب سرعة انتشار المحتوى، إذ قد يؤدي التأخر في اتخاذ الإجراء إلى انتشار المصنف على عدد كبير من المواقع والمنصات بصورة يصعب معها إزالة جميع النسخ.

كما توفر التشريعات في بعض النظم حماية جزائية للمصنفات الفنية من خلال تجريم بعض صور الاعتداء على حقوق المؤلف، وفرض عقوبات على الأفعال التي تمثل انتهاكاً جسيماً للحقوق المحمية. وقد تشمل صور الاعتداء ذات الطابع الجزائي النسخ أو التوزيع أو الاستغلال التجاري غير المشروع للمصنفات، أو القيام بأفعال القرصنة الرقمية وفقاً لما يحدده التشريع الوطني. وتهدف هذه الحماية إلى تحقيق الردع العام والخاص والحد من الاعتداءات المتعمدة والمنظمة التي قد تلحق أضراراً كبيرة بأصحاب الحقوق.

ومن الوسائل القانونية المهمة أيضاً تنظيم مسؤولية الوسطاء والمنصات الرقمية، إذ إن تداول المصنفات الفنية عبر الإنترنت يتم غالباً من خلال مواقع ومنصات توفر خدمات الاستضافة، أو المشاركة، أو البث، أو التخزين. وقد لا يكون صاحب المنصة هو الذي قام بنفسه بنسخ المصنف أو نشره، وإنما يكون الاعتداء قد ارتكبه أحد المستخدمين. ولذلك تبرز الحاجة إلى تحديد المسؤولية القانونية للمنصة أو مقدم الخدمة وفقاً لدوره الفعلي ومدى علمه بالمخالفة والإجراءات التي اتخذها بعد إخطاره بها، وبما يحقق التوازن بين حماية حقوق المؤلف وعدم تحميل الوسطاء مسؤولية مطلقة عن جميع المحتويات التي ينشرها المستخدمون (لواعر، ٢٠٢٣).



وتشكل آليات الإخطار وإزالة المحتوى المخالف إحدى الوسائل التي اكتسبت أهمية كبيرة في البيئة الرقمية. ويقصد بها تمكين صاحب الحق من إخطار الجهة التي تستضيف أو تتيح المصنف بوجود محتوى ينتهك حقوقه، والمطالبة بإزالته أو تعطيل الوصول إليه وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون أو النظام المعمول به. وتساعد هذه الآلية على التعامل السريع مع الاعتداءات الرقمية، إلا أن فعاليتها تتوقف على وضوح الإجراءات القانونية، وسرعة الاستجابة، ووجود ضمانات تحول دون إساءة استخدام إجراءات الإزالة في مواجهة الاستخدامات المشروعة. وتتضمن الحماية كذلك الوسائل القانونية والتقنية لحماية المعلومات المتعلقة بالحقوق، إذ يمكن أن تتضمن المصنفات الرقمية بيانات تشير إلى اسم المؤلف أو صاحب الحق وشروط الاستخدام والترخيص. وقد يؤدي حذف هذه البيانات أو تغييرها إلى صعوبة تحديد صاحب الحق وتتبع المصنف. ولذلك تحمي بعض النظم القانونية المعلومات المتعلقة بإدارة الحقوق، وتجرّم أو تمنع إزالة هذه المعلومات أو تغييرها بصورة غير مشروعة، بما يساعد على تعزيز إمكانية التعرف إلى المصنف وصاحبه ومراقبة طرق استخدامه (الأهواني، ١٩٩٨).

ومن الوسائل الحديثة التي تدعم الحماية القانونية التدابير التكنولوجية لحماية المصنفات، ومنها أنظمة إدارة الحقوق الرقمية، والتشفير، والعلامات المائية الرقمية، وتقنيات التعرف الآلي إلى المحتوى. وتساعد هذه التقنيات في التحكم في الوصول إلى المصنفات ومراقبة استخدامها والكشف عن النسخ غير المصرح بها. وعلى الرغم من أن هذه الوسائل ذات طبيعة تقنية، فإن ارتباطها بالحماية القانونية أصبح وثيقاً، إذ قد تتدخل القواعد القانونية لحماية التدابير التقنية ذاتها من التحايل أو الإزالة غير المشروعة.

وتكتسب وسائل الإثبات الإلكتروني أهمية خاصة في مجال حماية المصنفات الفنية الرقمية، إذ يحتاج صاحب الحق إلى إثبات ملكيته للمصنف وواقعة الاعتداء عليه. ويمكن أن تشمل الأدلة الرقمية الملفات الأصلية، وبيانات إنشاء المصنف، وسجلات النشر، ولقطات المواقع والمنصات، والبيانات التقنية المتعلقة بالمحتوى، وغيرها من الوسائل التي يسمح بها القانون لإثبات الحقوق والاعتداءات. ويعد تطوير قواعد الإثبات الإلكتروني أمراً ضرورياً لضمان قدرة المؤلف على ممارسة حقوقه بصورة فعالة أمام القضاء (المحيسن، ٢٠١١).

كما تمثل الحماية الدولية والتعاون بين الدول وسيلة أساسية لمواجهة الاعتداءات الرقمية ذات الطابع العابر للحدود. فالطبيعة العالمية للإنترنت تجعل الاعتداء على المصنف الفني قابلاً للوقوع في أكثر من دولة، الأمر الذي قد يتجاوز نطاق الحماية الوطنية وحدها. ومن هنا تظهر أهمية الاتفاقيات الدولية في مجال حق المؤلف، والتعاون القضائي والإداري، وتبادل المعلومات

والمساعدة في تنفيذ الأحكام والإجراءات المتعلقة بالاعتداءات على المصنفات الرقمية (Gervais, 2020).

ولا تكتمل الحماية القانونية دون مراعاة الاستثناءات والقيود المقررة على حقوق المؤلف، إذ إن الهدف من نظام الملكية الفكرية لا يتمثل في منح المؤلف سيطرة مطلقة على كل استخدام لمصنفه، وإنما في تحقيق توازن بين مصالح صاحب الحق والمصلحة العامة. ولذلك تسمح التشريعات، ضمن شروط محددة، ببعض صور الاستخدام المشروع للمصنفات، بما يحقق أغراضاً تعليمية، أو ثقافية، أو بحثية، أو غيرها بحسب النظام القانوني المعمول به. ويجب أن يراعى هذا التوازن عند تطبيق الحماية على البيئة الرقمية حتى لا تتحول آليات مكافحة الاعتداء إلى قيود غير مبررة على الاستخدام المشروع للمحتوى (Litman, 2001).

وبناءً على ما تقدم، يتضح أن الوسائل القانونية لحماية المصنفات الفنية الرقمية تقوم على منظومة متعددة المستويات، تبدأ بالحماية التشريعية والاعتراف بحقوق المؤلف، وتمتد إلى الحماية المدنية والجزائية والتدابير الوقائية والتحفظية، وتنظيم مسؤولية المنصات والوسطاء، وآليات الإخطار وإزالة المحتوى المخالف، فضلاً عن وسائل الإثبات الإلكتروني والحماية التقنية والتعاون الدولي. وتكمن فعالية هذه المنظومة في مدى قدرتها على الاستجابة للخصائص المميزة للبيئة الرقمية، ولا سيما سرعة انتشار المصنفات، وسهولة نسخها، وإمكانية تداولها عبر الحدود. ومن ثم، فإن حماية المصنفات الفنية الرقمية لا يمكن أن تعتمد على وسيلة قانونية واحدة، وإنما تتطلب تكامل التشريع والقضاء والإجراءات القانونية والوسائل التقنية والتعاون الدولي. فالحماية التشريعية تحدد الحقوق والأفعال المحظورة، والحماية القضائية توفر وسيلة لوقف الاعتداء وجبر الضرر، والحماية الجزائية تحقق الردع، بينما تساعد الوسائل التقنية في منع الاعتداء أو اكتشافه وإثباته. ويشكل التكامل بين هذه الوسائل الأساس لتحقيق حماية فعالة للمصنفات الفنية في البيئة الرقمية، بما يحافظ على حقوق المبدعين ويشجع استمرار النشاط الفني والإبداعي في ظل التطور التكنولوجي المتسارع.

### المطلب الثاني: تحديات البيئة الرقمية والتقنيات الحديثة

#### الفرع الأول: تحديات البيئة الرقمية أمام حقوق المؤلف

أحدثت البيئة الرقمية تحولاً عميقاً في طبيعة ممارسة حقوق المؤلف واستغلال المصنفات الفكرية والفنية، إذ أتاحت التكنولوجيا الحديثة وسائل غير مسبوقة لإنتاج المصنفات ونسخها وتخزينها ونقلها وإتاحتها للجمهور. وعلى الرغم من أن هذه التطورات أسهمت في نشر المعرفة والثقافة والفنون وتوسيع نطاق وصول المبدعين إلى الجمهور، فإنها أفرزت في المقابل مجموعة من

التحديات القانونية التي أصبحت تهدد فعالية الحماية التقليدية المقررة لحقوق المؤلف. وتتبع هذه التحديات بصورة أساسية من الخصائص التقنية للبيئة الرقمية، وفي مقدمتها سهولة النسخ، وسرعة الانتشار، والطابع العابر للحدود، وصعوبة السيطرة على المحتوى بعد إتاحتها إلكترونياً. تناولت المحكمة العليا الأمريكية في هذه القضية مدى انطباق استثناء الاستخدام العادل ( Fair Use ) على استخدام صورة فوتوغرافية محمية كأساس لإنشاء أعمال تصويرية جديدة، حيث خلصت المحكمة إلى أن الاستخدام التجاري لعمل مشتق يخدم الغرض ذاته الذي أعدت من أجله الصورة الأصلية لا يرتقي بذاته إلى مرتبة الاستخدام التحويلي الذي يبرر الإعفاء من طلب الترخيص. وتكشف هذه القضية عن ضيق نطاق استثناء الاستخدام العادل عندما يتعلق الأمر باستغلال تجاري مباشر للمصنف الأصلي، وهو ما يحمل دلالة مباشرة على حدود إعادة توظيف المصنفات الفنية في البيئة الرقمية دون ترخيص.

#### أولاً: سهولة النسخ والاستنساخ غير المشروع:

تعد سهولة نسخ المصنفات الرقمية من أبرز التحديات التي تواجه حقوق المؤلف، إذ أصبح بالإمكان إنشاء نسخ متعددة من المصنف خلال وقت قصير ودون تكاليف مادية تذكر، مع المحافظة على جودة النسخة الرقمية. وقد أدى ذلك إلى زيادة احتمالات نسخ المصنفات الفنية والموسيقية والسينمائية والتصويرية دون الحصول على موافقة أصحاب الحقوق. وتزداد خطورة هذه الممارسة عندما يتم تداول النسخ غير المشروعة على نطاق واسع، الأمر الذي قد يؤدي إلى إلحاق أضرار اقتصادية بالمؤلفين وأصحاب الحقوق والحد من قدرتهم على الاستفادة من أعمالهم (Gervais, 2020).

تتميز المصنفات الفنية بقابلية النسخ والتداول، وهي خاصية ازدادت أهميتها في البيئة الرقمية؛ إذ يمكن تحويل المصنف إلى صورة رقمية تسمح بإنتاج نسخ متعددة منه بدرجة عالية من السرعة والدقة، كما يمكن نقله وإتاحته عبر الإنترنت إلى عدد غير محدود من الأشخاص وفي مناطق جغرافية مختلفة. وعلى الرغم من أن هذه الخاصية تساهم في انتشار المصنف وتعظيم الاستفادة منه، فإنها في الوقت ذاته تزيد من احتمالات الاعتداء على حقوق صاحبه، ولا سيما من خلال النسخ غير المشروع وإعادة النشر والتوزيع والإتاحة للجمهور دون ترخيص (المحيسن، ٢٠١١).

ويتمثل أحد أبرز آثار البيئة الرقمية في سهولة إنتاج النسخ من المصنفات الفنية؛ فالمصنف الذي كان يحتاج في البيئة التقليدية إلى عمليات مادية وتكاليف معينة لإنتاج نسخه، أصبح بالإمكان نسخه رقمياً بسرعة كبيرة وبدرجة عالية من التطابق مع الأصل، ودون تدهور جوهري

## الحماية القانونية للمصنفات الفنية في البيئة الرقمية (دراسة مقارنة في ضوء تشريعات الملكية الفكرية)

في جودة النسخة. وينطبق ذلك بصورة خاصة على الصور والموسيقى والأفلام والتسجيلات والمصنفات الفنية الرقمية، الأمر الذي أدى إلى زيادة قدرة أصحاب الحقوق على نشر أعمالهم، ولكنه في المقابل زاد من احتمالات النسخ غير المشروع واستغلال المصنفات دون الحصول على إذن أصحاب الحقوق (Merges et al., 2018, p40).

وتتضح أهمية التنظيم العراقي بصورة خاصة في مواجهة النسخ الرقمي، إذ اعتبر المشرع من صور الاستغلال التي تدخل في الحق الحصري للمؤلف نسخ المصنف بأي طريقة أو شكل، بما في ذلك تخزينه بصورة إلكترونية أو رقمية. ويشكل ذلك أساساً قانونياً لمواجهة إنشاء النسخ الإلكترونية غير المرخصة للمصنفات الفنية، وهي من أكثر صور الاعتداء شيوعاً في البيئة الرقمية.

### ثانياً: الانتشار السريع وغير المحدود للمصنفات:

تسمح البيئة الرقمية بانتقال المصنف من مستخدم إلى آخر خلال فترة زمنية قصيرة، كما يمكن أن ينتشر المحتوى عبر مواقع ومنصات متعددة في وقت واحد. ويؤدي ذلك إلى صعوبة السيطرة على المصنف بعد نشره، إذ قد تنتشر النسخة غير المشروعة على عدد كبير من المواقع قبل أن يتمكن صاحب الحق من اكتشاف الاعتداء واتخاذ الإجراءات اللازمة لوقفه. كما أن إزالة المصنف من موقع واحد لا تضمن بالضرورة اختفاء جميع نسخه، بسبب إمكانية إعادة تحميله ونشره في مواقع أخرى (عبد الله، ٢٠١٨).

### ثالثاً: الاعتداء على حق الإتاحة للجمهور:

أتاحت البيئة الرقمية وسائل متعددة لإتاحة المصنفات للجمهور، مثل المواقع الإلكترونية ومنصات مشاركة المحتوى وخدمات البث وشبكات التواصل الاجتماعي. وقد تتحول هذه الوسائل إلى أدوات للاعتداء على الحقوق المالية للمؤلف عندما يتم إتاحة المصنف للجمهور دون الحصول على الترخيص اللازم. وتكمن خصوصية هذا النوع من الاعتداء في أن المصنف قد يصبح متاحاً لعدد غير محدد من الأشخاص، وفي دول متعددة، مما يوسع نطاق الضرر الناتج عن الاعتداء (المحيسن، ٢٠١١).

كما يتضمن التنظيم العراقي حماية لحق المؤلف في إتاحة مصنفه للجمهور، إذ شمل حقه في نقل المصنف أو إيصاله بوسائل سلكية أو لاسلكية، بما في ذلك إتاحتها للجمهور على نحو يسمح لأفراده بالوصول إليه من المكان والزمان اللذين يختارهما كل منهم. ويعد هذا الحكم من أهم النصوص القابلة للتطبيق على البيئة الرقمية، لارتباطه المباشر بإتاحة المصنفات الفنية عبر المواقع والمنصات وشبكات الاتصال الحديثة.

#### رابعاً: صعوبة تحديد هوية المعتدي:

قد يتم الاعتداء على المصنفات الرقمية باستخدام حسابات مجهولة أو أسماء مستعارة أو خدمات تخفي هوية المستخدم وموقعه الحقيقي. كما يمكن أن يتم تداول المصنف عبر سلسلة من المستخدمين، بحيث يصعب تحديد الشخص الذي قام بالنسخ الأول أو المسؤول عن نشره بصورة غير مشروعة. ويؤثر ذلك في قدرة صاحب الحق على تحديد المعتدي ورفع الدعوى ضده، كما يثير مسائل تتعلق بإثبات الاعتداء وجمع الأدلة الرقمية (صالح، ٢٠٢٥).

#### خامساً: صعوبة تحديد المسؤولية القانونية للمنصات الرقمية:

تثير البيئة الرقمية إشكالية تحديد حدود مسؤولية المنصات ومقدمي خدمات الإنترنت عن المصنفات التي يقوم المستخدمون بتحميلها أو نشرها. فمن ناحية، قد لا تكون المنصة هي التي قامت مباشرة بنسخ المصنف أو نشره، ومن ناحية أخرى قد يكون للمحتوى المخالف وجود على خوادمها أو ضمن خدماتها. ولذلك أصبح تحديد مدى مسؤولية المنصات الرقمية عن المحتوى غير المشروع من المسائل القانونية المهمة التي تتطلب تحقيق توازن بين حماية حقوق المؤلفين وعدم تحميل الوسطاء التقنيين مسؤولية تتجاوز طبيعة الدور الذي يؤديه (الأهواني، ١٩٩٨). عرضت محكمة العدل الأوروبية لمسألة مسؤولية منصات مشاركة المحتوى عن المصنفات التي يقوم المستخدمون بتحميلها دون ترخيص، وانتهت إلى أن مجرد استضافة المنصة لمحتوى ينتهك حق المؤلف لا يكفي بذاته لقيام مسؤوليتها المباشرة عن فعل الإتاحة للجمهور، ما لم تتوافر لديها معرفة فعلية بالمخالفة أو تكن قد ساهمت فيها على نحو إيجابي، مع مراعاة الالتزامات الوقائية الأوسع التي فرضتها المادة (١٧) من توجيه ٧٩٠/٢٠١٩ على منصات معينة. وتوضح هذه القضية الفارق الدقيق بين نظام المسؤولية العلاجية القائم على الإخطار والإزالة، والاتجاه الأوروبي الأحدث نحو مسؤولية وقائية أكثر صرامة.

#### سادساً: الطابع العابر للحدود للاعتداءات الرقمية:

لا تنقيد الاعتداءات على حقوق المؤلف في البيئة الرقمية بحدود الدولة التي يوجد فيها المؤلف أو المصنف، فقد يتم إنشاء المصنف في دولة، ونشره من دولة أخرى، واستضافته على خادم في دولة ثالثة، والوصول إليه من دول متعددة. ويؤدي هذا الوضع إلى إشكالات تتعلق بتحديد القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة، فضلاً عن صعوبة تنفيذ الأحكام القضائية في مواجهة الأشخاص أو الجهات الموجودة خارج الدولة التي وقع فيها الضرر (البلعزي، ٢٠٢٥).

#### سابعاً: صعوبة إثبات الاعتداء الرقمي:

يمثل الإثبات أحد التحديات المهمة في مجال حماية حقوق المؤلف رقمياً، لأن الأدلة المتعلقة بالاعتداء قد تكون إلكترونية وقابلة للحذف أو التعديل أو النقل بسرعة. وقد يحتاج صاحب الحق إلى إثبات تاريخ إنشاء المصنف أو ملكيته له، وإثبات واقعة النسخ أو النشر غير المشروع، وتحديد الشخص أو الجهة التي قامت بالاعتداء. ومن ثم، تزداد أهمية وسائل الإثبات الإلكترونية وآليات توثيق المصنفات الرقمية وحفظ الأدلة المتعلقة بها (جناجرة، ٢٠٢٤، ص ١١٣).

#### ثامناً: الاعتداء على الحقوق الأدبية للمؤلف:

لا تقتصر الاعتداءات الرقمية على الحقوق المالية، وإنما قد تمتد إلى الحقوق الأدبية للمؤلف، كحذف اسم المؤلف من المصنف، أو نسب المصنف إلى شخص آخر، أو تعديل العمل، أو اجتزاؤه، أو دمج مع محتوى آخر بصورة تمس سلامته أو شخصية صاحبه. وتتميز هذه الاعتداءات بسهولة وقوعها في البيئة الرقمية، حيث يستطيع المستخدم تعديل المحتوى وإعادة نشره خلال وقت قصير ودون الرجوع إلى صاحبه (أبو عواد، ٢٠٢١).

#### تاسعاً: إزالة أو تغيير المعلومات المتعلقة بإدارة الحقوق:

قد تتضمن المصنفات الرقمية بيانات تساعد على تحديد صاحب الحق أو شروط استخدام المصنف أو معلومات الترخيص المتعلقة به. ويمكن في بعض الحالات إزالة هذه البيانات أو تغييرها، مما يصعب عملية التعرف إلى صاحب الحق وتتبع المصنف ومراقبة طرق استخدامه. ويشكل العبث بهذه المعلومات تحدياً إضافياً أمام أصحاب الحقوق، خصوصاً عندما ينتشر المصنف على منصات متعددة (Pollaud-Dulian, 2021).

#### عاشراً: صعوبة تحقيق التوازن بين حماية حقوق المؤلف وحرية الاستخدام الرقمي:

لا تهدف الحماية القانونية لحقوق المؤلف إلى منع جميع أشكال استخدام المصنفات، وإنما تسعى إلى تحقيق توازن بين مصالح أصحاب الحقوق والمصلحة العامة في الوصول إلى المعرفة والثقافة وتشجيع الإبداع. إلا أن البيئة الرقمية جعلت الحدود بين الاستخدام المشروع والاعتداء أكثر تعقيداً، بسبب سهولة مشاركة المحتوى والاقتباس منه وإعادة توزيعه. ومن هنا تبرز ضرورة تحديد نطاق الاستثناءات والقيود التي يسمح بها القانون بصورة واضحة، بما يضمن عدم تحول الحماية الفكرية إلى عائق أمام الاستخدام المشروع للمحتوى الرقمي (لواعر، ٢٠٢٣، ص ٣١٣).

## الفرع الثاني: أثر التقنيات الناشئة والحديثة في نطاق الحماية

### أولاً: التطور التقني المستمر

يمثل التطور المتسارع في التكنولوجيا تحدياً مستمراً أمام التشريعات المتعلقة بحقوق المؤلف، إذ تظهر بصورة متلاحقة وسائل جديدة لإنتاج المحتوى، ونشره، وتداوله واستغلاله. وقد يؤدي تأخر التشريع عن مواكبة هذه التطورات إلى وجود فجوة بين القواعد القانونية القائمة والممارسات التقنية الفعلية. ولذلك أصبحت الحاجة قائمة إلى تشريعات مرنة قادرة على استيعاب التطورات المستقبلية دون الحاجة إلى تعديل القواعد القانونية عند ظهور كل تقنية جديدة (صالح، ٢٠٢٥).

ثانياً: الذكاء الاصطناعي التوليدي والبلوك تشين والرموز غير القابلة للاستبدال NFT وأثرها في نطاق الحماية

تمثل تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي أحد أبرز التحديات المستحدثة أمام النظام التقليدي لحقوق المؤلف، إذ تعتمد نماذج الذكاء الاصطناعي في تدريبها على معالجة كميات ضخمة من المصنفات الفنية والأدبية المحمية، دون أن يكون ذلك مصحوباً في الغالب بترخيص صريح من أصحاب الحقوق. وقد أثار ذلك تساؤلات جوهرية حول مدى انطباق الاستثناءات المقررة للاستخدام العادل أو التحليل النصي والبياني (Text and Data Mining) على عملية التدريب هذه، وحول الأساس القانوني الذي يبرر استخدام المصنفات المحمية في بناء النماذج التوليدية دون إذن مسبق.

وتزداد الإشكالية تعقيداً عند البحث في مدى تمتع المخرجات الناتجة عن هذه النماذج بالحماية القانونية بوصفها مصنفات في ذاتها، إذ تشترط معظم الأنظمة القانونية توافر عنصر الإبداع الإنساني ووجود مؤلف بشري لقيام الحماية، الأمر الذي يثير الشك في مدى انطباق هذا الشرط على الأعمال التي يتولى الذكاء الاصطناعي إنتاجها بصورة مستقلة أو شبه مستقلة عن أي تدخل بشري ذي طابع إبداعي حقيقي. وقد تناولت الدراسات المتخصصة هذه الإشكالية من زوايا متعددة، سواء من حيث مفهوم المؤلف الآلي، أو من حيث حدود المسؤولية القانونية الناشئة عن استخدام هذه الأدوات

(Gervais, 2020؛ Ginsburg & Budiardjo, 2019).

وفي هذا الإطار، أصدرت المنظمة العالمية للملكية الفكرية دليلاً استرشادياً حول الذكاء الاصطناعي التوليدي يستعرض أبرز المخاطر القانونية المرتبطة باستخدام هذه الأدوات، ويقدم إطاراً عملياً لإدارتها من منظور حقوق المؤلف والملكية الفكرية، مع التأكيد على أن التشريعات الوطنية ما زالت في مرحلة مبكرة من التعامل التشريعي المباشر مع هذه الإشكاليات



(WIPO, 2024).

أما تقنية البلوك تشين والرموز غير القابلة للاستبدال (NFT)، فقد أوجدت نمطاً جديداً لتداول المصنفات الفنية الرقمية، قوامه ربط المصنف بسجل رقمي موزع يثبت ملكية الرمز المرتبط به. غير أن اقتناء الرمز غير القابل للاستبدال لا يعني بذاته انتقال حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالمصنف الأصلي إلى حائز الرمز، ما لم يتضمن العقد المبرم بين الطرفين نصاً صريحاً بذلك، الأمر الذي يثير التباساً واسعاً لدى كثير من المتعاملين حول طبيعة الحق المكتسب فعلاً عند شراء هذه الرموز. كما تثير العقود الذكية المرتبطة بهذه الرموز تساؤلات بشأن مدى قدرتها على ضمان استمرار حق المؤلف في نسبة تُستحق عند كل عملية إعادة بيع لاحقة، ومدى الحاجة إلى تدخل تشريعي ينظم هذه العلاقة بوضوح.

ويكشف ما تقدم أن التحدي الذي تفرضه هذه التقنيات لا يتمثل في مجرد ظهور وسيلة تقنية جديدة لتداول المصنفات، وإنما يمتد إلى إعادة النظر في بعض المفاهيم الجوهرية لنظام حقوق المؤلف ذاته، كمفهوم المؤلف، وشرط الأصالة، ونطاق الاستثناءات المقررة على الحق. وتظل الموازنة بين تشجيع الابتكار التقني من جهة، والحفاظ على الحقوق المشروعة للمبدعين من جهة أخرى، هي المعيار الذي ينبغي أن تسترشد به التشريعات عند تنظيم هذه المسائل (Netanel, 2011؛ WIPO, 2020).

### المبحث الثالث

#### مقارنة بين موقف المشرع العراقي وموقف بعض التشريعات المقارنة

وللوقوف على مدى كفاية الإطار القانوني المنظم لحماية المصنفات الفنية في البيئة الرقمية، وتحديد مدى مواكبة التشريع العراقي للتطورات التي أفرزتها البيئة الرقمية والتقنيات الحديثة، تقتضي الدراسة إجراء مقارنة بين موقف المشرع العراقي وموقف بعض التشريعات المقارنة، وذلك من خلال الجمع بين الاتجاه العربي ممثلاً في التشريع المصري، والاتجاهات الغربية ممثلة في التشريع الأمريكي والتشريعات الأوروبية ذات الصلة. وتستهدف هذه المقارنة بيان أوجه الاتفاق والاختلاف في نطاق حماية المصنفات الفنية، وشروط الحماية، والحقوق الأدبية والمالية للمؤلف، وصور الاستغلال والاعتداء الرقمي، فضلاً عن مدى معالجة مسؤولية المنصات الرقمية ووسائل الحماية التقنية والتحديات التي تثيرها التقنيات الحديثة. ومن ثم، فإن المقارنة لا تقتصر على عرض الأحكام القانونية في التشريعات محل الدراسة، وإنما تمتد إلى تقييم مدى كفاية التنظيم العراقي في مواجهة التحديات المستحدثة، والاستفادة من الاتجاهات التشريعية

المقارنة بما يسهم في تحديد مواطن القوة والقصور واقتراح ما يلزم من تطوير تشريعي في هذا المجال.

| وجه المقارنة               | التشريع العراقي                                                                                                                                                                                                                                             | التشريع المصري                                                                                                                                                        | التشريع الأمريكي                                                                                                                                  | الاتحاد الأوروبي                                                                                            | التقييم المقارن                                                                                                                                                 |
|----------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| نطاق حماية المصنفات الفنية | يحمي قانون حماية حق المؤلف رقم (٣) لسنة ١٩٧١ المعدل المصنفات الأدبية والفنية والعلمية، بصرف النظر عن نوعها أو طريقة التعبير عنها أو أهميتها أو الغرض منها، وتشمل الحماية الرسم والتصوير والنحت والمصنفات المسرحية والموسيقية والتصويرية والسينمائية وغيرها. | يحمي قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٢ المصنفات الأدبية والفنية، ويشمل ذلك عددًا من المصنفات الفنية والتشكيلية والموسيقية والسمعية والبصرية وغيرها. | يحمي قانون حقوق المؤلف الأمريكي الأعمال الأصلية المثبتة في وسيط ملموس، ومن بينها الأعمال الفنية والموسيقية والمسرحية والسمعية البصرية والتصويرية. | يوفر النظام الأوروبي حماية للمصنفات المحمية بحق المؤلف، مع تنظيم خاص لبعض أوجه استغلالها في البيئة الرقمية. | يتفق التشريع العراقي مع الاتجاهات المقارنة في اتساع نطاق الحماية وعدم قصرها على شكل فني محدد، إلا أن التشريعات الغربية أكثر تفصيلاً في معالجة الاستغلال الرقمي. |
| الأصالة والابتكار          | يشترط القانون العراقي الأصالة في بعض صور الحماية، ومنها                                                                                                                                                                                                     | ترتبط الحماية في القانون المصري بوجود مصنف يتمتع                                                                                                                      | تقوم الحماية الأمريكية على أصالة العمل وكونه من إبداع                                                                                             | تعد الأصالة معياراً أساسياً للحماية في الاتجاه                                                              | يلتقي العراق مع الاتجاه المقارن في جعل الأصالة أساساً                                                                                                           |

## الحماية القانونية للمصنفات الفنية في البيئة الرقمية

### (دراسة مقارنة في ضوء تشريعات الملكية الفكرية)

|                                                                                                                                                 |                                                                                                                                                                |                                                                                                                                                                                                   |                                                                                                                               |                                                                                                                            |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| عنوان المصنف والمجموعات، كما يحمي المصنفات الأصلية وفق التعديل الصادر بأمر سلطة الائتلاف رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠٤.                                    | بقدر من الابتكار وفقاً لأحكام القانون.                                                                                                                         | المؤلف ومثبتاً في وسيط ملموس.                                                                                                                                                                     | الأوروبي، وقد أكدت محكمة العدل الأوروبية ارتباطها بالإبداع الفكري للمؤلف.                                                     | للحماية، مع الحاجة إلى مزيد من الوضوح التشريعي العراقي في تطبيق المعيار على المصنفات الرقمية والمستحدثة.                   |
| يقرر للمؤلف حق نسبة المصنف إليه، وحق الاعتراض على حذف المصنف أو تغييره على نحو يمس حقوقه، مع تنظيم خاص للحقوق الأدبية في المادة (١٠) وما بعدها. | يقرر القانون المصري حقوقاً أدبية، منها حق إتاحة المصنف لأول مرة، ونسبة المصنف إلى مؤلفه، ومنع التعديل أو التشويه، وهي حقوق غير قابلة للتنازل وفق المادة (١٤٥). | يحمي القانون الأمريكي بعض المصالح المعنوية بصورة أضيق، ولا يقوم النظام الفيدرالي على نموذج موحد مماثل للنظامين العراقي والمصري في الحقوق الأدبية، مع وجود حماية خاصة لبعض الأعمال الفنية البصرية. | يعترف النظام الأوروبي بمصالح المؤلف الشخصية إلى جانب الحقوق الاقتصادية، مع اختلاف مدى تنظيم الحقوق الأدبية بين الدول الأعضاء. | يظهر التشريع العراقي والمصري تقارباً أكبر في حماية الجانب الأدبي للمؤلف، بينما تختلف الحماية الأمريكية في طبيعتها ونطاقها. |
| يمنح المؤلف حق استغلال مصنفه، ولا يجوز للغير، دون إذنه، إعادة إنتاجه أو توزيعه أو ترجمته أو                                                     | تمنح المادة (١٤٧) المؤلف حقاً استثنائياً في استغلال مصنفه، بما في ذلك النسخ والبث والأداء والاتصال                                                             | يقرر القانون الأمريكي حقوقاً استثنائية، من أهمها الاستنساخ والتوزيع والأداء العلني وإعداد المصنفات                                                                                                | يحمي النظام الأوروبي الحقوق الاستثنائية المتعلقة بالاستنساخ والاتصال بالجمهور                                                 | تتفق الأنظمة الأربعة في إقرار الحقوق المالية الأساسية، إلا أن التشريع المصري والأوروبي أكثر وضوحاً في                      |

|                                   |                                                                                                                                       |                                                                                                                                                                 |                                                                                                                                  |                                                                                                                                                              |
|-----------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| تكييفه أو إتاحتها للجمهور .       | بالجمهور والإتاحة عبر الحواسيب والإنترنت وشبكات المعلومات والاتصالات.                                                                 | المشتقة.                                                                                                                                                        | والإتاحة للجمهور وغيرها من أوجه الاستغلال الرقمي.                                                                                | صياغة بعض صور الاستغلال الرقمي.                                                                                                                              |
| النسخ والاستنساخ الرقمي           | تخطر المادة (٨) إعادة إنتاج المصنف بأي وسيلة أو شكل، بصورة مؤقتة أو دائمة، وتشمل الحماية تخزين المصنف في وسط رقمي أو إلكتروني.        | تعريف التشريعات المصيرية الاستنساخ بأنه إنشاء نسخة أو أكثر من المصنف بأي طريقة، بما في ذلك التخزين الإلكتروني المؤقت أو الدائم، كما تحظر الاستنساخ غير المشروع. | يشكل الاستنساخ حقاً استثنائياً بموجب قانون حقوق المؤلف، ويشمل الاستغلال الرقمي، مع تنظيم خاص للبيئة الإلكترونية في قانون DMCA.   | يعالج التشريع العراقي مسألة النسخ الرقمي بصورة صريحة بعد تعديل ٢٠٠٤، وهو ما يمثل نقطة قوة، وإن كان يحتاج إلى مزيد من التفصيل بشأن صور النسخ الرقمية الحديثة. |
| إتاحة المصنف للجمهور عبر الإنترنت | تشمل المادة (٨) نقل المصنف أو إيصاله إلى الجمهور بأي وسيلة سلكية أو لاسلكية، بما في ذلك إتاحتها بحيث يستطيع أفراد الجمهور الوصول إليه | تقرر المادة (١٤٧) حق المؤلف في إتاحة المصنف للجمهور، بما في ذلك عن طريق الحواسيب والإنترنت وشبكات المعلومات والاتصالات.                                         | يعترف القانون الأمريكي بحقوق الاتصال والأداء والعرض والاستغلال الرقمي، مع تنظيم مسؤولية مقدمي الخدمات الإلكترونية في المادة ٥١٢. | يتقارب العراق ومصر في الاعتراف الصريح بالإتاحة عبر الإنترنت، بينما يقدم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة آليات أكثر تفصيلاً                                |

## الحماية القانونية للمصنفات الفنية في البيئة الرقمية

### (دراسة مقارنة في ضوء تشريعات الملكية الفكرية)

| من المكان والوقت الذي يختارونه.                                                                                                                                           |                                                                                                                                                                                       | الإتاحة للجمهور في الحالات التي يحددها التوجيه.                                                                                                                                    | لمعالجة البيئة الرقمية ومقدمي الخدمات.                                                                                                                                       |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| تشمل الحماية منع النسخ والتوزيع والاتصال والإتاحة غير المصرح بها، بما في ذلك الوسائل الرقمية والإلكترونية.                                                                | يعد نشر المصنف عبر شبكات الحاسب والإنترنت وشبكات المعلومات والاتصالات دون إذن المؤلف أو صاحب الحق من صور الاعتداء.                                                                    | يعتمد النظام الأمريكي، إلى جانب قواعد المسؤولية العامة، على آليات DMCA، ولا سيما نظام الإخطار وإزالة المحتوى المخالف.                                                              | يوفر العراق أساساً قانونياً للحماية الرقمية، إلا أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يقدمان آليات إجرائية أكثر تفصيلاً للتعامل مع الاعتداءات التي تقع عبر المنصات الرقمية. |
| لا يقدم قانون حق المؤلف العراقي تنظيمًا تفصيليًا مماثلًا لنظام المسؤولية الخاص بمقدمي الخدمات الرقمية في الولايات المتحدة أو للنظام الأوروبي الخاص بخدمات مشاركة المحتوى. | يتضمن القانون المصري أحكاماً لمواجهة بعض صور الاستغلال والنشر غير المشروع عبر الشبكات، إلا أن تنظيم مسؤولية المنصات الرقمية ليس بالتفصيل ذاته الموجود في النظامين الأمريكي والأوروبي. | تنظم المادة (٥١٢) من قانون حقوق المؤلف الأمريكي ما يعرف بـ Safe Harbor، وتوفر شروطاً تحد من مسؤولية مقدمي الخدمات عند الالتزام بمتطلبات محددة، ومن أهمها نظام Notice-and-Takedown. | تمثل مسؤولية المنصات ومقدمي الخدمات الرقمية أبرز نقاط الاختلاف؛ إذ يحتاج التشريع العراقي إلى تنظيم أكثر تحديداً لمسؤولية المنصات ومقدمي الخدمات الرقمية.                     |

| الحماية التقنية للمصنفات             | يتضمن القانون المعدل حماية للحقوق الرقمية، إلا أن تنظيم وسائل الحماية التقنية ليس مفصلاً بالصورة الموجودة في بعض التشريعات المقارنة.                                                               | يحظر القانون المصري تصنيع أو استيراد أدوات مصممة للتحايل على وسائل الحماية التقنية، كما يحظر إزالة أو تعطيل وسائل الحماية التقنية بسوء نية.                      | ينظم قانون DMCA، ولا سيما المادة ١٢٠١، الحماية من التحايل على التدابير التقنية التي يستخدمها أصحاب الحقوق لحماية مصنفاتهم.                                          | تتضمن المنظومة الأوروبية حماية للتدابير التكنولوجية المستخدمة لحماية المصنفات والحقوق المرتبطة بها.                                 | يظهر التفصيل التشريعي المصري والأمريكي والأوروبي بصورة أوضح، بما يكشف عن مجال يمكن للمشروع العراقي تطويره.                                                             |
|--------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الطابع العابر للحدود للاعتداء الرقمي | يواجه القانون العراقي صعوبة عملية في التعامل مع الاعتداءات التي تقع عبر منصات أو خوادم موجودة خارج العراق، ولا يقدم قانون حق المؤلف وحده تنظيمًا شاملاً للمسائل الدولية المرتبطة بالاعتداء الرقمي. | يواجه النظام المصري كذلك الطبيعة العابرة للحدود للاعتداءات الرقمية، مما يستلزم الاستعانة بقواعد الاختصاص والقانون الواجب التطبيق إلى جانب قواعد حماية حق المؤلف. | يسمح الطابع العالمي للإنترنت بامتداد الاعتداءات خارج الحدود، وتعالج الولايات المتحدة ذلك من خلال قواعد حقوق المؤلف والاختصاص القضائي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. | تمثل الطبيعة العابرة للحدود إحدى المسائل الأساسية في النظام الأوروبي، مع وجود إطار إقليمي مشترك لحماية حق المؤلف في البيئة الرقمية. | تعد الطبيعة العابرة للحدود تحديًا مشتركًا، إلا أن العراق يحتاج إلى مزيد من التكامل بين قواعد حق المؤلف وقواعد القانون الدولي الخاص لمواجهة الاعتداءات الرقمية الدولية. |
| الذكاء الاصطناعي والتقنيات المستحدثة | لا يتضمن قانون حق المؤلف العراقي رقم (٣) لسنة ١٩٧١ المعدل تنظيمًا تفصيليًا                                                                                                                         | لا يقدم قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري تنظيمًا تفصيليًا شاملاً خاصاً                                                                                    | يناقش النظام الأمريكي مسائل حماية الأعمال الناتجة بمشاركة الذكاء الاصطناعي في                                                                                       | لا يقدم التوجيه الأوروبي ٧٩٠/٢٠١٩ وحده تنظيمًا شاملاً لمسألة ملكية المصنفات                                                         | تكشف المقارنة عن أن الذكاء الاصطناعي يمثل تحديًا تشريعيًا حديثًا لجميع الأنظمة،                                                                                        |

## الحماية القانونية للمصنفات الفنية في البيئة الرقمية

### (دراسة مقارنة في ضوء تشريعات الملكية الفكرية)

|                                       |                                                                                                                                          |                                                                                                      |                                                                                                                                                |                                                                                                                                                 |                                                                                                                                                              |
|---------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|                                       | خاصاً بالمصنفات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي التوليدي أو تحديد صاحب الحق فيها.                                                            | بالمصنفات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي التوليدي.                                                      | ضوء شرط الإبداع البشري، مع تطور الممارسة والتوجيهات في هذا المجال.                                                                             | الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، وإن كانت المنظومة الأوروبية الحديثة تتجه إلى تنظيم جوانب الذكاء الاصطناعي من خلال تشريعات مستقلة.                  | مع حاجة التشريع العراقي إلى تحديد معيار الحماية للمصنفات التي تدخل فيها مساهمة الذكاء الاصطناعي.                                                             |
| التقنيات الحديثة مثل NFT والبلوك تشين | لا يتضمن قانون حق المؤلف العراقي تنظيمًا خاصًا للرموز غير القابلة للاستبدال أو البلوك تشين باعتبارهما تقنيتين حديثتين لاستغلال المصنفات. | لا يوجد في قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٢ تنظيم تفصيلي خاص بـ NFT والبلوك تشين. | لا يؤدي استخدام NFT بذاته إلى إنشاء حق مؤلف جديد؛ وإنما تخضع الحقوق المتعلقة بالمصنفات للقواعد العامة لحقوق المؤلف والعقد والمعاملة محل البحث. | لا ينشئ NFT بذاته حق مؤلف مستقلًا، وتظل الحماية مرتبطة بالمصنفات والحقوق التي يقررها القانون، مع خضوع التقنية لأطر التنظيم الأوروبية ذات الصلة. | تكشف المقارنة عن حداثة المسألة، مما يبرر تناولها باعتبارها من التقنيات المستحدثة التي تستلزم بحث مدى كفاية القواعد التقليدية لحماية المصنفات الفنية الرقمية. |

### الاستنتاجات

يمكن تلخيص أبرز ما توصل إليه البحث في مجموعة من الاستنتاجات الجوهرية:

أولاً: فيما يتعلق بمفهوم المصنفات الفنية في البيئة الرقمية وطبيعتها القانونية.

خلصت الدراسة إلى أن المصنفات الفنية في البيئة الرقمية لا تختلف في جوهرها عن المصنفات الفنية التقليدية من حيث اشتراط توافر العناصر الموضوعية اللازمة للحماية، وعلى رأسها الأصالة والابتكار والتعبير عن الفكرة في صورة يمكن إدراكها، إلا أن البيئة الرقمية غيرت الوسيط الذي يتم من خلاله إنشاء المصنف وتخزينه ونشره واستغلاله. ومن ثم، فإن الرقمنة لا



تنشئ في ذاتها حقاً جديداً للمؤلف، وإنما تفرض امتداد الحماية القانونية القائمة إلى صور الاستغلال الرقمي للمصنف.

**ثانياً:** فيما يتعلق بأوجه الحماية القانونية المقررة للمصنفات الفنية الرقمية.

تبين أن التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية تقرر للمؤلف مجموعة من الحقوق الأدبية والمالية التي تمتد، من حيث الأصل، إلى المصنفات المستغلة في البيئة الرقمية. وتشمل هذه الحماية حق نسبة المصنف إلى مؤلفه، وحق احترام سلامة المصنف، إلى جانب الحقوق المالية، وفي مقدمتها حق النسخ والتوزيع والإتاحة للجمهور والاستغلال التجاري. غير أن فعالية هذه الحماية لا تتوقف على مجرد الاعتراف بالحقوق، وإنما ترتبط بمدى كفاءة وسائل إنفاذها في البيئة الرقمية، ولا سيما في مواجهة النسخ السريع والانتشار العالمي للمصنفات.

**ثالثاً :** فيما يتعلق بأبرز صور الاعتداء على المصنفات الفنية في البيئة الرقمية

أظهرت الدراسة تعدد صور الاعتداء على المصنفات الفنية في البيئة الرقمية، ومن أبرزها النسخ غير المرخص، وإعادة النشر والإتاحة للجمهور دون إذن، والتحميل والمشاركة غير المشروعة، وتعديل المصنف أو تحويله دون موافقة صاحبه، فضلاً عن إزالة معلومات إدارة الحقوق أو التحايل على التدابير التقنية المقررة لحماية المصنف. كما ساهمت منصات التواصل الاجتماعي وخدمات مشاركة المحتوى والبث الرقمي في زيادة سرعة انتشار المصنفات محل الاعتداء واتساع نطاق الضرر الناشئ عنه.

**رابعاً:** فيما يتعلق بدور الاتفاقيات الدولية في تعزيز الحماية القانونية

تبين أن الاتفاقيات الدولية، وعلى رأسها اتفاقية برن واتفاقية تريبس ومعاهدتا الويبو بشأن حق المؤلف وبشأن الأداء والتسجيلات الصوتية لعام ١٩٩٦، أسهمت في وضع حد أدنى دولي لحماية حقوق المؤلف، وتوفير إطار قانوني يسمح بامتداد الحماية إلى البيئة الرقمية. ومع ذلك، فإن هذه الاتفاقيات لا تستطيع بمفردها مواجهة جميع الإشكالات التقنية المستحدثة، الأمر الذي يجعل تطوير التشريعات الوطنية وآليات التعاون الدولي أمراً ضرورياً لضمان فعالية الحماية في مواجهة الاعتداءات العابرة للحدود.

**خامساً:** فيما يتعلق بمسؤولية مزودي خدمات الإنترنت والمنصات الرقمية.

خلصت الدراسة إلى أن تحديد مسؤولية مزودي خدمات الإنترنت والمنصات الرقمية يمثل أحد أكثر الجوانب تعقيداً في حماية المصنفات الفنية رقمياً؛ إذ يتعين تحقيق التوازن بين عدم تحميل

## الحماية القانونية للمصنفات الفنية في البيئة الرقمية

### (دراسة مقارنة في ضوء تشريعات الملكية الفكرية)

الوسيط الرقمي مسؤولية مطلقة عن جميع المحتويات التي تمر عبر منصاته، وبين عدم السماح له بالإفلات من المسؤولية رغم علمه بالانتهاك أو قدرته على اتخاذ إجراءات فعالة للحد منه. وقد اتجهت النظم القانونية المقارنة إلى تبني آليات مختلفة، من بينها أنظمة الإخطار وإزالة المحتوى، والالتزامات المتعلقة بالتعاون مع أصحاب الحقوق، فضلاً عن بعض التدابير الوقائية التي تستهدف الحد من تداول المحتوى غير المشروع.

**سادساً :** فيما يتعلق بأثر الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين والرموز غير القابلة للاستبدال (NFT)

أثبتت الدراسة أن التقنيات الناشئة أحدثت تحديات جديدة أمام القواعد التقليدية لحق المؤلف. فالذكاء الاصطناعي التوليدي يثير تساؤلات حول تحديد المؤلف ومدى توافر عنصر الإبداع البشري، فضلاً عن الإشكالات المرتبطة باستخدام المصنفات المحمية في تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي. كما أسهمت تقنية البلوك تشين والرموز غير القابلة للاستبدال في إيجاد وسائل جديدة لإثبات ملكية الأصول الرقمية وتداولها، دون أن يعني ذلك بالضرورة انتقال حقوق المؤلف في المصنف ذاته إلى مالك الرمز غير القابل للاستبدال. ومن ثم، فإن التطور التقني يفرض إعادة النظر في بعض القواعد القانونية بما يحقق وضوحاً أكبر في تحديد أصحاب الحقوق ونطاق الحماية.

**سابعاً :** فيما يتعلق بأوجه القصور في التشريعات العربية والسبل الكفيلة بتطويرها كشفت الدراسة المقارنة عن وجود تفاوت بين التشريعات العربية والتشريعات المقارنة في مدى تفصيل القواعد المنظمة للاعتداءات الرقمية ومسؤولية المنصات والوسطاء الرقميين والتعامل مع التقنيات الناشئة. ولا يتمثل القصور بالضرورة في غياب الحماية القانونية بصورة كاملة، وإنما يظهر بصورة أكبر في عدم مواكبة بعض التشريعات للتطور التقني المتسارع، وغياب أو محدودية بعض القواعد الخاصة بالإثبات الإلكتروني، والتدابير التقنية، ومسؤولية المنصات، والتعامل مع المصنفات التي تنتج أو تتداول بواسطة التقنيات الحديثة.

### المقترحات والتوصيات

في ضوء ما سبق بيانه من خصائص المصنفات الفنية وطبيعة تداولها في البيئة الرقمية، وما تفرضه هذه البيئة من تحديات متزايدة على حقوق المؤلف، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العملية المكثفة والموجهة على النحو الآتي:

**التوصية الأولى:** تحديث التشريعات المنظمة لحقوق المؤلف

يوصى بتحديث التشريعات الوطنية المنظمة لحقوق المؤلف بما يواكب التطورات التقنية المتسارعة، مع صياغة قواعد مرنة تستوعب صور الاستغلال الرقمي المستحدثة، دون حصر الحماية في الوسائط أو التقنيات القائمة وقت إصدار التشريع.

**التوصية الثانية:** تعزيز الحماية الرقمية للحقوق الأدبية والمالية ضرورة التأكيد بصورة صريحة على امتداد الحقوق الأدبية والمالية للمؤلف إلى البيئة الرقمية، ووضع قواعد أكثر وضوحاً بشأن النسخ والإتاحة للجمهور والبت والمشاركة وإعادة النشر والتعديل الرقمي للمصنفات الفنية.

**التوصية الثالثة:** وضع تنظيم أكثر وضوحاً لمسؤولية المنصات الرقمية يوصى بوضع قواعد تشريعية دقيقة تحدد مسؤولية مزودي خدمات الإنترنت والمنصات الرقمية عن المحتوى المخالف، مع تنظيم إجراءات الإخطار بالمخالفة وإزالة المحتوى غير المشروع، ووضع ضوابط تضمن سرعة الاستجابة مع حماية المستخدمين من الإزالة غير المبررة للمحتوى المشروع.

**التوصية الرابعة:** استحداث قواعد قانونية للتقنيات الناشئة ضرورة تطوير إطار تشريعي خاص بالإشكالات التي تثيرها تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي والبلوك تشين والرموز غير القابلة للاستبدال، وبخاصة فيما يتعلق بتحديد صاحب الحق، ومدى توافر الإبداع البشري، واستخدام المصنفات المحمية في تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي، والتمييز بين ملكية الأصل الرقمي وملكيتها حقوق المؤلف.

**التوصية الخامسة:** تعزيز وسائل الإثبات والحماية التقنية يوصى بتطوير قواعد الإثبات الإلكتروني بما يسمح بإثبات ملكية المصنف وتاريخ إنشائه وتداوله، والاستفادة من تقنيات البصمة الرقمية والوسائل التقنية الحديثة في توثيق المصنفات، إلى جانب تعزيز الحماية القانونية للتدابير التقنية المستخدمة لمنع النسخ أو الاستغلال غير المشروع.

**التوصية السادسة:** دعم التكامل بين الحماية القانونية والتدابير التقنية لا تكفي الحماية التشريعية وحدها لمواجهة سرعة الاعتداءات الرقمية، ولذلك يوصى بتحقيق التكامل بين القواعد القانونية والتقنيات الحديثة لحماية المصنفات، بما في ذلك أنظمة إدارة الحقوق الرقمية والتقنيات المستخدمة في تتبع المحتوى واكتشاف النسخ غير المرخصة.

**التوصية السابعة:** تعزيز التخصص المؤسسي والقضائي وبناء القدرات

## الحماية القانونية للمصنفات الفنية في البيئة الرقمية (دراسة مقارنة في ضوء تشريعات الملكية الفكرية)

يوصى بدعم التخصص القضائي والمؤسسي في منازعات الملكية الفكرية الرقمية، ورفع كفاءة القائمين على إنفاذ القانون في التعامل مع الأدلة الإلكترونية والاعتداءات التقنية والمنازعات المرتبطة بالمنصات الرقمية والتقنيات الناشئة.

**التوصية الثامنة:** تعزيز التعاون الدولي في مواجهة الاعتداءات العابرة للحدود نظراً لعدم خضوع الإنترنت للحدود الجغرافية، يوصى بتعزيز التعاون القضائي والإداري الدولي وتبادل المعلومات والخبرات وتفعيل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

**التوصية التاسعة:** تحقيق التوازن بين حماية حقوق المؤلف وحرية الاستخدام المشروع ينبغي الحفاظ على الاستثناءات والقيود المقررة قانوناً وتطويرها بما يتلاءم مع البيئة الرقمية، بحيث لا تتحول آليات مكافحة الاعتداء إلى قيد على الاستخدام المشروع للمحتوى أو على حرية تداول المعرفة والثقافة.

**التوصية العاشرة:** نشر الوعي القانوني وتشجيع البحث العلمي المقارن يوصى بتنفيذ برامج توعوية للمبدعين والمستخدمين حول حقوقهم والتزاماتهم، وتكثيف الدراسات القانونية المقارنة التي تواكب التطورات التقنية المتسارعة وتأثيرها في منظومة الملكية الفكرية.

### الخاتمة

أفضى التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إحداث تحول جوهري في طبيعة المصنفات الفنية وطرق إنتاجها وتداولها واستغلالها، إذ انتقلت هذه المصنفات من نطاق الوسائط التقليدية إلى فضاء رقمي يتميز بسرعة الانتشار وسهولة النسخ والإتاحة والتعديل وإعادة التداول، فضلاً عن طابعه العابر للحدود. وقد أسهم هذا التحول في توفير فرص واسعة أمام المبدعين لنشر أعمالهم والوصول إلى جمهور عالمي، إلا أنه في الوقت ذاته أوجد تحديات قانونية متزايدة تتعلق بمدى فعالية الحماية المقررة لحقوق المؤلف في مواجهة الاعتداءات الرقمية المستحدثة.

وقد خلص البحث إلى أن المصنفات الفنية، متى توافرت فيها الشروط التي يقرها القانون للحماية، تتمتع بالحماية القانونية بصرف النظر عن الوسيط الذي توجد فيه، وأن انتقالها إلى البيئة الرقمية لا يفقدها طبيعتها القانونية ولا ينتقص من حقوق مؤلفيها، وإنما يفرض تطبيق هذه الحقوق في إطار تقني جديد تختلف فيه وسائل الاستغلال والاعتداء عن تلك المعروفة في البيئة التقليدية. ومن ثم، فإن الحماية القانونية للمصنف الفني ينبغي أن تنصرف إلى جوهر الإبداع ذاته، لا إلى الوعاء المادي أو التقني الذي يحمل المصنف.



كما أظهر البحث أن البيئة الرقمية قد أعادت تشكيل مفهوم تداول المصنفات الفنية، فأصبحت عملية النسخ والنشر والتوزيع والإتاحة للجمهور تتم بسرعة كبيرة وبكلفة محدودة، ويمكن أن تصل إلى عدد غير محدد من المستخدمين وفي دول متعددة. وعلى الرغم من المزايا التي أتاحتها هذه البيئة للمؤلفين وأصحاب الحقوق، فإن سهولة النسخ وإعادة النشر والمشاركة والتعديل أدت إلى زيادة احتمالات الاعتداء على الحقوق الأدبية والمالية، وأصبحت السيطرة على المصنف بعد إتاحته رقمياً أكثر صعوبة.

وتبين كذلك أن أبرز التحديات التي تواجه حماية المصنفات الفنية الرقمية تتمثل في صعوبة منع النسخ غير المشروع، وسرعة انتشار المحتوى المخالف، وصعوبة تحديد هوية المعتدي في بعض الحالات، وتعقيد تحديد المسؤولية القانونية للمنصات والوسطاء الرقميين، فضلاً عن الطبيعة العابرة للحدود للاعتداءات الرقمية وما تنثريه من إشكالات تتعلق بالاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق وتنفيذ الأحكام. كما يمثل الإثبات الإلكتروني تحدياً مهماً، نظراً إلى الطبيعة غير المادية للمصنفات الرقمية وقابلية الأدلة الإلكترونية للحذف أو التغيير أو النقل.

وأثبتت الدراسة أن الحماية الفعالة للمصنفات الفنية في البيئة الرقمية لا يمكن أن تقوم على وسيلة قانونية واحدة، وإنما تتطلب منظومة متكاملة تشمل الحماية التشريعية للحقوق الأدبية والمالية، والوسائل المدنية والجزائية لمواجهة الاعتداءات، والتدابير الوقائية والتحفظية، وتنظيم مسؤولية المنصات ومقدمي الخدمات الرقمية، وآليات الإخطار وإزالة المحتوى المخالف، فضلاً عن الاستفادة من الوسائل التقنية الحديثة، كأنظمة إدارة الحقوق الرقمية والعلامات المائية والتشفير وتقنيات التعرف إلى المحتوى.

كما خلص البحث إلى أن التقنيات المستحدثة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي التوليدي والبلوك تشين والرموز غير القابلة للاستبدال، أضافت طبقة جديدة من التعقيد إلى الإشكاليات التقليدية لحق المؤلف، إذ تمس صميم مفهومي المؤلف والأصالة، وتستلزم من المشرع الوطني مواكبة تشريعية أكثر سرعة ووضوحاً من تلك التي تطلبتها الأشكال السابقة من الاعتداء الرقمي.

كما خلص البحث إلى أن الوسائل التقنية، على الرغم من أهميتها في الحد من الاعتداءات الرقمية واكتشافها، لا يمكن أن تكون بديلاً عن الحماية القانونية، وإنما ينبغي أن تتكامل معها ضمن إطار تشريعي وقضائي وإجرائي متطور. فالتكنولوجيا تتغير بصورة مستمرة، في حين ينبغي للقواعد القانونية أن تكون قادرة على استيعاب هذه التغيرات دون أن تفقد قدرتها على حماية المبدعين وأصحاب الحقوق.

## الحماية القانونية للمصنفات الفنية في البيئة الرقمية (دراسة مقارنة في ضوء تشريعات الملكية الفكرية)

وأظهرت الدراسة كذلك أهمية البعد الدولي في حماية المصنفات الفنية الرقمية، نتيجة تجاوز الاعتداءات الإلكترونية للحدود الإقليمية للدول، الأمر الذي يجعل التعاون الدولي وتبادل الخبرات والمعلومات وتفعيل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة من العناصر الضرورية لضمان حماية فعالة للمصنفات الفنية في الفضاء الرقمي.

وفي المقابل، فإن تعزيز حماية حقوق المؤلف لا ينبغي أن يؤدي إلى فرض قيود مطلقة على استخدام المصنفات الفنية أو الحد من تداول المعرفة والثقافة والإبداع، وإنما يتعين تحقيق توازن دقيق بين حماية الحقوق المشروعة للمؤلفين وأصحاب المصنفات من جهة، وضمان الاستخدامات المشروعة للمحتوى وتحقيق المصلحة العامة من جهة أخرى. ويكتسب هذا التوازن أهمية خاصة في البيئة الرقمية، التي أصبحت فيها مشاركة المحتوى والتفاعل معه وإعادة توظيفه جزءاً أساسياً من الحياة الثقافية والفنية المعاصرة.

وعليه، فإن الإشكالية الأساسية التي كشفت عنها الدراسة لا تتمثل في انعدام الحماية القانونية للمصنفات الفنية في البيئة الرقمية، وإنما في مدى كفاية القواعد القانونية وآليات إنفاذها لمواجهة الخصائص المتغيرة والمتسارعة للبيئة الرقمية. فالحماية الفعالة تتطلب تشريعات مرنة ومتكاملة، وقضاءً قادراً على التعامل مع المنازعات الرقمية، ووسائل إثبات تتلاءم مع طبيعة الأدلة الإلكترونية، وآليات سريعة لإزالة المحتوى المخالف، فضلاً عن الاستفادة من الحلول التقنية وتعزيز التعاون الدولي.

وقد أظهرت التطبيقات القضائية المقارنة التي عرض لها البحث أن الاتجاه العام للقضاء يميل إلى تضيق استثناءات الاستخدام غير المرخص عند وجود استغلال تجاري مباشر، وإلى تدرج مسؤولية الوسيط الرقمي بحسب علمه الفعلي بالمخالفة، وإلى توحيد معيار الأصالة بصرف النظر عن الطبيعة الوظيفية للمصنف، وهي معايير جديدة بأن تسترشد بها التشريعات العربية عند تطوير قواعدها.

وفي ضوء ذلك كله، يمكن القول إن مستقبل حماية المصنفات الفنية يرتبط بمدى قدرة النظام القانوني على الانتقال من مفهوم الحماية التقليدية إلى حماية رقمية متكاملة ومرنة واستباقية، تجمع بين قوة القاعدة القانونية وفعالية الآليات القضائية والتقنية، وتستجيب للتحويلات المتسارعة في وسائل إنتاج المصنفات وتداولها واستغلالها. وبذلك يمكن تحقيق المعادلة المنشودة بين حماية حقوق المبدعين، وتشجيع الابتكار والإبداع الفني، وضمان الاستخدام المشروع للمصنفات، بما يسهم في بناء بيئة رقمية أكثر أماناً وعدالة واستقراراً في مجال الملكية الفكرية.



## المراجع والمصادر

### المراجع العربية

١. الأهواني، ح. ك. (١٩٩٨). الملكية الفكرية وحماية حقوق المؤلف. القاهرة: دار النهضة العربية.
٢. البلعزي، أ. ي. ع. (٢٠٢٥). الحماية القانونية للمصنفات الرقمية. مجلة القُرطاس للدراسات القانونية والبحوث، ٦ (٢٦).
٣. أبو عواد، ج. م. (٢٠٢١). الحماية القانونية للمصنفات الرقمية المنشورة إلكترونياً من خلال نصوص الملكية الفكرية والاتفاقيات الدولية (رسالة ماجستير منشورة، جامعة القدس). المستودع الرقمي لجامعة القدس. <https://dspace.alquds.edu>
٤. جناجرة، د. ع. ف. (٢٠٢٤). حماية حق المؤلف في البيئة الرقمية: دراسة حول حقي الاستنساخ والأداء العلني في ضوء التشريعين القطري والفلسطيني (رسالة ماجستير، الجامعة العربية الأمريكية). المستودع الرقمي للجامعة العربية الأمريكية.
٥. صالح، م. س. (٢٠٢٥). تأثير البيئة الرقمية على حقوق الملكية الفكرية: دراسة قانونية مقارنة (رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين).
٦. عبد الله، ب. (٢٠١٨). حق المؤلف في القوانين العربية. بيروت: المركز العربي للبحوث.
٧. قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢. الجريدة الرسمية، جمهورية مصر العربية.
٨. لطفي، ح. م. (١٩٩٩). المرجع العلمي في الملكية الأدبية والفنية في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء. القاهرة: دار النهضة العربية.
٩. لواعر، ف. (٢٠٢٣). الملكية الفكرية في البيئة الرقمية. مجلة الحوكمة والقانون الاقتصادي، ٣ (٢)، ٧-٣١. <https://doi.org/10.59791/elhaoukama.v3i2.1959>
١٠. المحيسن، أ. ن. (٢٠١١). الوجيز في حقوق الملكية الفكرية. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

### المراجع الأجنبية

1. Andy Warhol Foundation for the Visual Arts, Inc. v. Goldsmith, 598 U.S. 508 (2023).
2. Bently, L., Sherman, B., Gangjee, D., & Johnson, P. (2022). Intellectual Property Law (6th ed.). Oxford University Press.
3. Cornish, W., Llewelyn, D., & Aplin, T. (2019). Intellectual Property: Patents, Copyright, Trademarks and Allied Rights (9th ed.). Sweet & Maxwell.
4. Court of Justice of the European Union, Case C-683/17, Cofemel — Sociedade de Vestuário SA v G-Star Raw Cv (2019).
5. Court of Justice of the European Union, Joined Cases C-682/18 and C-683/18, YouTube and Cyando (2021).
6. Digital Millennium Copyright Act of 1998, Pub. L. No. 105-304, 112 Stat. 2860 (1998). 17 U.S.C. § 512. <https://www.congress.gov/bill/105th-congress/house-bill/2281>
7. Directive (EU) 2019/790 of the European Parliament and of the Council of 17 April 2019 on copyright and related rights in the Digital Single

8. Gervais, D. J. (2020). The machine as author. Iowa Law Review, 105(5), 2053-2106.
9. Ginsburg, J. C., & Budiardjo, L. (2019). Authors and machines. Berkeley Technology Law Journal, 34(2), 343--414.
10. Guadamuz, A. (2017). Artificial intelligence and copyright. WIPO Magazine, 2017(5), 14-19.
11. Hugenholtz, P. B. (2013). Copyright in the digital environment: Challenges and opportunities. In Copyright and the Future of the Creative Industries. Kluwer Law International.
12. Lesseg, L. (2004). Free Culture: How Big Media Uses Technology and the Law to Lock Down Culture and Control Creativity. Penguin Press.
13. Lemley, M. A. (2021). Innovation and Intellectual Property Law. Stanford University Press
14. Litman, J. (2001). Digital Copyright: Protecting Intellectual Property on the Internet. Prometheus Books.
15. Lucas, A., Lucas-Schloetter, A., & Sirinelli, P. (2017). Traité de la propriété littéraire et artistique (5e éd.). LexisNexis.
16. Merges, R. P., Menell, P. S., & Lemley, M. A. (2018). Intellectual Property in the New Technological Age (6th ed.). Wolters Kluwer.
17. Market and amending Directives 96/9/EC and 2001/29/EC. (2019). \Official Journal of the European Union\, L 130, 92--125. <https://eur-lex.europa.eu/eli/dir/2019/790/oj>
18. Ricketson, S., & Ginsburg, J. C. (2006). International Copyright and Neighbouring Rights: The Berne Convention and Beyond (2nd ed.). Oxford University Press.
19. Sirinelli, P. (2018). L'adaptation du droit d'auteur à l'environnement numérique. Revue Internationale du Droit d'Auteur (RIDA).
20. Samuelson, P. (2009). Google Book Search settlement as copyright reform. Wisconsin Law Review, 2009(2), 479--615.
21. Netanel, N. W. (2011). Copyright's Paradox. Oxford University Press.
22. Pollaud-Dulian, F. (2021). Le droit d'auteur. Economica.
23. Vivant, M., & Bruguière, J. M. (2022). Droit d'auteur et droits voisins (5e éd.). Dalloz.
24. World Intellectual Property Organization. (1971). Berne Convention for the Protection of Literary and Artistic Works. WIPO.
25. World Trade Organization. (1994). Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS Agreement). WTO.
26. World Intellectual Property Organization. (1996). WIPO Copyright Treaty (WCT). WIPO.
27. World Intellectual Property Organization. (1996). WIPO Performances and Phonograms Treaty (WPPT). WIPO.
28. World Intellectual Property Organization. (2020). WIPO Conversation on Intellectual Property (IP) and Artificial Intelligence. WIPO.
29. World Intellectual Property Organization. (2024). Generative Artificial Intelligence: Navigating Intellectual Property. WIPO.





## References and Sources

### Arabic References

1. Al-Ahwani, H. K. (1998). Intellectual Property and Copyright Protection. Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
2. Al-Balazi, A. Y. A. (2025). Legal Protection of Digital Works. Al-Qurtas Journal for Legal Studies and Research, 6(26).
3. Abu Awad, J. M. (2021). Legal Protection of Digital Works Published Electronically Through Intellectual Property Texts and International Agreements (Published Master's Thesis, Al-Quds University). Al-Quds University Digital Repository. <https://dspace.alquds.edu>
4. Janajra, D. A. F. (2024). Copyright Protection in the Digital Environment: A Study on the Rights of Reproduction and Public Performance in Light of Qatari and Palestinian Legislation (Master's Thesis, Arab American University). Arab American University Digital Repository.
5. Saleh, M. S. (2025). The Impact of the Digital Environment on Intellectual Property Rights: A Comparative Legal Study (Master's Thesis, College of Law, Al-Nahrain University).
6. Abdullah, B. (2018). Copyright in Arab Laws. Beirut: Arab Center for Research.
7. Intellectual Property Rights Protection Law No. 82 of 2002. (2002). Official Gazette, Arab Republic of Egypt.
8. Lotfi, H. M. (1999). The Scientific Reference in Literary and Artistic Property in Light of Jurisprudential Opinions and Judicial Rulings. Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
9. Lawaer, F. (2023). Intellectual Property in the Digital Environment. Journal of Governance and Economic Law, 3(2), 7-31. <https://doi.org/10.59791/elhaoukama.v3i2.1959>
10. Al-Muhaysin, A. N. (2011). A Concise Guide to Intellectual Property Rights. Amman: Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution.

### Foreign References

1. Andy Warhol Foundation for the Visual Arts, Inc. v. Goldsmith, 598 U.S. 508 (2023).
2. Bently, L., Sherman, B., Gangjee, D., & Johnson, P. (2022). Intellectual Property Law (6th ed.). Oxford University Press.
3. Cornish, W., Llewelyn, D., & Aplin, T. (2019). Intellectual Property: Patents, Copyright, Trademarks and Allied Rights (9th ed.). Sweet & Maxwell.
4. Court of Justice of the European Union, Case C-683/17, Cofemel — Sociedade de Vestuário SA v G-Star Raw Cv (2019).
5. Court of Justice of the European Union, Joined Cases C-682/18 and C-683/18, YouTube and Cyando (2021).
6. Digital Millennium Copyright Act of 1998, Pub. L. No. 105-304, 112 Stat. 2860 (1998). 17 U.S.C. § 512. <https://www.congress.gov/bill/105th-congress/house-bill/2281>
7. Directive (EU) 2019/790 of the European Parliament and of the Council of 17 April 2019 on copyright and related rights in the Digital Single
8. Gervais, D. J. (2020). The machine as author. Iowa Law Review, 105(5), 2053-2106.

9. Ginsburg, J. C., & Budiardjo, L. (2019). Authors and machines. Berkeley Technology Law Journal, 34(2), 343--414.
10. Guadamuz, A. (2017). Artificial intelligence and copyright. WIPO Magazine, 2017(5), 14-19.
11. Hugenholtz, P. B. (2013). Copyright in the digital environment: Challenges and opportunities. In Copyright and the Future of the Creative Industries. Kluwer Law International.
12. Lesseg, L. (2004). Free Culture: How Big Media Uses Technology and the Law to Lock Down Culture and Control Creativity. Penguin Press.
13. Lemley, M. A. (2021). Innovation and Intellectual Property Law. Stanford University Press
14. Litman, J. (2001). Digital Copyright: Protecting Intellectual Property on the Internet. Prometheus Books.
15. Lucas, A., Lucas-Schloetter, A., & Sirinelli, P. (2017). Traité de la propriété littéraire et artistique (5e éd.). LexisNexis.
16. Merges, R. P., Menell, P. S., & Lemley, M. A. (2018). Intellectual Property in the New Technological Age (6th ed.). Wolters Kluwer.
17. Market and amending Directives 96/9/EC and 2001/29/EC. (2019). \Official Journal of the European Union\, L 130, 92--125. <https://eur-lex.europa.eu/eli/dir/2019/790/oj>
18. Ricketson, S., & Ginsburg, J. C. (2006). International Copyright and Neighbouring Rights: The Berne Convention and Beyond (2nd ed.). Oxford University Press.
19. Sirinelli, P. (2018). L'adaptation du droit d'auteur à l'environnement numérique. Revue Internationale du Droit d'Auteur (RIDA).
20. Samuelson, P. (2009). Google Book Search settlement as copyright reform. Wisconsin Law Review, 2009(2), 479--615.
21. Netanel, N. W. (2011). Copyright's Paradox. Oxford University Press.
22. Pollaud-Dulian, F. (2021). Le droit d'auteur. Economica.
23. Vivant, M., & Bruguière, J. M. (2022). Droit d'auteur et droits voisins (5e éd.). Dalloz.
24. World Intellectual Property Organization. (1971). Berne Convention for the Protection of Literary and Artistic Works. WIPO.
25. World Trade Organization. (1994). Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS Agreement). WTO.
26. World Intellectual Property Organization. (1996). WIPO Copyright Treaty (WCT). WIPO.
27. World Intellectual Property Organization. (1996). WIPO Performances and Phonograms Treaty (WPPT). WIPO.
28. World Intellectual Property Organization. (2020). WIPO Conversation on Intellectual Property (IP) and Artificial Intelligence. WIPO.
29. World Intellectual Property Organization. (2024). Generative Artificial Intelligence: Navigating Intellectual Property. WIPO.

